حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوّار الشعب لم يعد موجوداً

بحث في الوجود

د. شفيقة بستكي

قسم الفلسفة - جامعة الكويت

الحولية الثانية عشرة

الرسالة الثامنة والسبعون

١٤١٢ / ١٤١٣ هـ

١٩٩١ / ١٩٩٢ م

هيئة التحرير

د. عبدالمحسن هدعج المدعج رئيس هيئة التحرير
ا. د. فؤاد حسن زكريا
د. منصور أحمد بن حسين
د. محمد سليمان الحداد
د. محمد رجا الدريني

ثمن الرسالة:

الكويت ٥٠٠ فلس ـ البحرين ٧٥٠ فلس ـ قطر ٨ ريالات ـ الإمارات ٨ دراهم ـ السعودية ٨ ريالات ـ عمان ريال واحد ـ اليمن الجنوبي ٥٠٠ فلس ـ اليمن الشمالي ـ ٥ ريالات ـ العراق ٥٠٠ فلس (نصف دينار) ـ مصر جنية واحد ـ لبنان ١٠ ليرات ـ الأردن ٥٠٠ فلس ـ سوريا ١٠ ليرات ـ السودان ٥٠٠ مليم ـ ليبيا ٨٠ قرشا ـ الجزائر ١٠ دنانير ـ تونس ٥٠٠ مليم ـ المغرب ٨ دراهم.

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل		الاشتراك	المجلد
الكويت	أفراد	٤ر ـ د.ك.	٦ر ـ د.ك.
	مؤسسات	١٦ر ـ	١٨ر ـ
الدول العربية	أفراد	٥ر ـ د.ك	٧ر ـ د.ك.
	مؤسسات	١٨ر ـ	٢٠ر ـ
الدول الأجنبية	أفراد	٣٢ر ـ دولاراً	٤٠ر ـ دولاراً
	مؤسسات	٦٤ر ـ	٧٠ر ـ

لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠٪

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشرة أو أية استفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه إلى رئيس هيئة تحرير الحوليات ـ ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية ـ الكويت: 72454 ت: ٤٨١٠٣١٩.

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية الثانية عشرة — الرسالة الثامنة والسبعون

١٤١٣هـ / ١٩٩٢م

قواعد النشر في

حوليات كلية الآداب

١ ــ حوليات كلية الآداب دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات التي تدخل في مجالات اختصاص الأقسام العلمية بكلية الآداب.

٢ ــ تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية ويراعى الا يتجاوز عدد صفحات أي بحث ١٣٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ ــ تقدم البحوث مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١ × ٢٩ سم (A 4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق للطباعة على الآلة الكاتبة في جميع النسخ.

٤ ــ يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والانجليزية في حدود ٢٠٠ (مائتي) كلمة تتصدر البحث.

٥ ــ ترسم الخرائط والأشكال والرسوم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» حتى تكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لّماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ــ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ ــ تكتب في قائمة المصادر كل التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ بالكنية أو الاسم الاخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر ثم سنة النشر ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي:

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير.

ــ تاريخ المرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط٣، مصر دار المعارف، د.ت.

ــ جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق محمد محمود شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر. د.ت.

ـ الشـايب، أحمد، تـاريخ النقـائض في الشعر العـربي، ط٣، القاهـرة، مكتبـة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ ـ تثبت الهوامش على النحو التالي:

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كـان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف ثم يليه الجـزء ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي:

ـ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص٩١.

ـ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص١٢٠.

ـ الشايب، ص٤٠.

٩ ـ توضع أرقام التوثيق بين قوسـين وترتب متسلسلة حتى نهايـة البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحـة الأولى عند الـرقم (٦) يبدأ التـوثيق في الصفحة الثـانية بالرقم (٧) وهكذا.

١٠ ـ أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.

١١ ـ لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجـلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلـك من رئيس تحرير الحوليات.

١٢ ـ عند طباعة البحث المقبول للنشر على المؤلف أن يقوم بمراجعة تجربة الطبع الأخيرة بمطابقتها على الأصل، مع مراعاة عدم إجراء أي تغييرات فيهـا تختلف عما ورد في الأصل، سواء بالإضافة أو الحذف.

١٣ ـ تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث مشنور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه.

١٤ ـ ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيس تحرير حوليات كلية الآداب
كلية الآداب ـ جامعة الكويت
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكـــويـت

الرسالة الثامنة والسبعون

دوار الشعب لم يعد موجوداً

بحث في الوجود

د. شفيقة بستكي
قسم الفلسفة - جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية الثانية عشرة - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

● **المؤلـف :**

ـ د. شفيقة بستكي
ـ أستاذ مساعد في قسم الفلسفة.
ـ التخصص الدقيق : ميتافيزيقا الفعل.
ـ حصلت على الماجستير من الجامعة الأمريكية في بيروت ١٩٦٩.
ـ حصلت على الدكتوراه من جامعة بتسبرج ـ بنسلفانيا ١٩٧٢.

الأبحاث :

ـ الفعل : أسبابه، ومكوناته (باللغة الانجليزية).
ـ هوية الحدث والزمان.
ـ دراسة في القصد
ـ مراجعات نقدية للكتب التالية :
ارنست بلوخ : فلسفة عصر النهضة
Chalmers "What is this Thing Called Science"
ـ محمد وقيدي : ماهي الايستمولوجيا
ـ زكي نجيب محمود : فيلسوفا وأديباً ومعلماً.
ـ ترجمة كتاب :
Lambert & Brittan. An Introduction to the Philosophy of Science.
ـ الفعل : أسبابه، ومكوناته (باللغة الأنجليزية)
المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ العدد ٣ ـ المجلد ١ صيف ٨١.
ـ هوية الحدث والزمان :
المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ العدد السابع ـ المجلد ٢ صيف ٨٢.
ـ دراسة في القصة :
المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ العدد ١٠ ـ المجلد ٣ ربيع ٨٣.

محتوى البحث

		صفحة
ملخص		٩
مقدمة		١١
	الاسم والوصف المحدّد	١٣
I	المحتوى الاخباري للقضية	١٣
II	حجج الاتجاه المنطقي	١٧
III	الحجة الأولى والرد عليها	٢٠
IV	الحجة الثانية والرد عليها	٢٥
V	الحجة الثالثة والرد عليها	٣١
الجزء الثاني		
	محمول الوجود	٣٩
I	تحليل القضية	٣٩
II	دحض الخواص السالبة	٤٥
III	حجج رفض اعتبار الوجود محمولا	٤٨
IV	تصوّران للوجود	٥٦
V	معاني «الوجود»	٦٤
قائمة المراجع		٧٥

ملخص

يعالج البحث مشكلة تحليل القضية التي تتضمن نفياً مقيد الزمان لوجود المفرد. وتكون القضية «دوّار» الشعب لم يعد موجوداً، بوصفها ممثلا لهذا النوع من القضايا موضوعاً للمناقشة. وتحقيقاً لهذا الهدف، يقسم البحث إلى جزئين:

يختص الجزء الأول بمعالجة مسألة ما إذا كان «دوّار الشعب» اسم علم أم وصفا محددا، في اطار اتجاهين بارزين، في الفلسفة المعاصرة، وهما: نظرية المباشرة، والنظرية الوصفية.

يبدأ الجزء الأول بمناقشة أولية للمحتوى الإخباري للقضية التي يطلب تحليلها، وذلك في إطار ثلاث حجج، تستعمل في دعم رد التعبير «دوّار الشعب» إلى وصف محدد. وتتضمن هذه المناقشة طرح فكرة أساسية تخالف ما هو متعارف عليه في الأوساط الفلسفية المعاصر، وهي أن مسألة ما إذا كان دوار الشعب أسماً أم وصفاً، مشكلة مستقلة عن مسألة ما إذا كان الوجود محمولاً من المستوى الأول.

يختص الجزء الثاني من البحث بمسألة محمول الوجود. وتدور مناقشة هذا الموضوع، في اطار اتجاهين بارزين في أدبيات الفلسفة المعاصرة، لإثبات ودحض أن يكون الوجود محمولاً من المستوى الأول، وهما: الاتجاه الذي يدعمه كل من بارسونز Parsons وميللر Miller، والاتجاه الذي نجده في فلسفة فريجه ورسل ويمثل امتداداً لرفض اعتبار الوجود محمولاً حقيقياً من الدرجة الأولى عند كانت.

تستعمل حجج ارمسترونج Armstrong ضد الخواص السالبة في اثبات: أن القول «الوجود محمول من المستوى الأول» لا يستلزم القول «عدم الوجود محمول من المستوى الأول». وبهذا تستبعد جميع النتائج السلبية.

مقدمة :

تثير القضية الوجودية السالبة، التي تنفي وجود فرد مسمى، مشكلات ميتافيزيقية ومنطقية وسيمانطيقية عديدة، منها، على سبيل المثال، المشكلة التي أصبحت تعرف في الأدبيات الفلسفية المعاصرة باسم لحية أفلاطون[١]. وتشير هذه التسمية إلى تاريخ طويل للمشكلة يتزامن ظهوره مع بدايات الفلسفة اليونانية[٢]. وطرحت المشكلة في شكلها الميتافيزيقي في العصور الوسطى عندما أصبحت تعرف باسم «مشكلة عدم الوجود». كما بحثت في شكلها المنطقي في الفلسفة المعاصرة، عندما نبذت القضية الوجودية المفردة السالبة، على أساس أنها مجرد لغو ـ لا معنى له ـ ينطوي على تناقض ذاتي ، وأن حل هذه المشكلة يستلزم التفريق بين المعنى والإشارة (فريجة) من جهة والتخلص من الأسماء وترجمتها إلى أوصاف محددة ذات دلالة دون أن تستلزم الإشارة (كواين)[٣] من جهة أخرى.

ومن المشكلات المنطقية التي تثيرها القضية الوجودية السالبة مسألة ما إذا كان الوجود محمولا حقيقيا يسند إلى الأفراد أم أنه من خواص التصورات (فريجه). ويعتمد التحليل الصحيح للقضية الوجودية السالبة على كيفية التعبير الصريح عن البنية المنطقية العميقة لهذه القضية، ومدى اعتبار «موجود» محمولا يسند إلى متغيرات.

---

(١) يناقش دبليو، في كوين Quine هذه المسألة باسهاب في الجزء الاول من مقال له بعنوان «On what there is» والذي نشر لأول مرة في **Review of Metaphysics** (Vol. 2 1948) pp 21-28 واعيد نشره في كتابه **From A Logical Point of view** (Harvard University Press 1956, 1961, 1980) وقد نوقشت هذه المسألة أيضا من قبل الفلاسفة المسلمين، ومنهم على سبيل المثال ابن سينا، الشفاء، الإلهيات (١) المقالة الأولى الفصل الخامس ص ٣٢ ـ ٣٣ (القاهرة ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية).

(٢) السفسطائي (258d) ، البرمنيدس (16le - 162b)

(٣) سبقت الإشارة إليه في (١).

ونجد في الفلسفة المعاصرة اهتماما خاصا بهذه المسألة، حيث ظهر اتجاه جديد يدعو إلى صحة اعتبار الوجود محمولا حقيقيا يجوز إسناده إلى الأفراد، لينتج قضية ذات دلالة، تدخل بدورها في تركيب قضية ذات معنى محدد واضح، وقيمة صادقة. فلو لم يكن للقضية الوجودية الأصلية، معنى، وقيمة، لما كان للقضية التي تنتج عنها، معنى وقيمة أيضا(٤).

وفي إطار تقييم هذه الأطروحة الجديدة، نطرح العبارة

(١) «دوار الشعب لم يعد موجودا»

بوصفها مثالا لقضية صادقة، تنفي وجود فرد مسمى كان موجودا، مم يستلزم اعتبار القضية «دوار الشعب موجود» قضية صادقة ذات دلالة في زمن ما. وتحقيقا لهذا الهدف، يقسم هذا البحث إلى قسمين اثنين؛ يختص القسم الاول وعنوانه «الاسم والوصف المحدد» بفحص التعبير «دوار الشعب»، وتقرير ما إذا كان اسم علم أو وصفا محددا، وتحديد الدور الذي يقوم به في إطار العبارة (١). ويختص القسم الثاني، وعنوانه «محمول الوجود»، بتقييم الحجج التي تدعم اعتبار «الوجود» محمولا من الدرجة الأولى، يسند إلى الأفراد، وكيفية فصله (أي الوجود) عن مفهوم الوجود بوصفه محمولا من المستوى الثاني، يسند إلى التصورات دون أن ينطوي ذلك على تناقض ذاتي.

١ ــ الاسم والوصف المحدد

٢ ــ محمول الوجود

(٤) انظر عرضا نقديا مفصلا لهذه الأطروحة في الفصلين الرابع والخامس من كتاب C.J.F. Williams **What is Existence** (oxford Clarendon Press, 1981)

الجزء الاول
الاسم والوصف المحدد

على فرض أن «دوار الشعب» اسم علم لمكان معين[٥]، فان القضية

(١) دوار الشعب لم يعد موجودا

ستبدو غير صحيحة حدسا وذلك لأنه لا يمكن إنكار خاصة الوجود عن مكان قائم على وجه الأرض. فقد تختلف الأسماء التي تدل على المكان من زمن إلى آخر، وقد تتحول الصفات المتحققة فيه باستثناء صفة الوجود التي لا تتغير ولا تتبدل. فالمكان موجود، على كل حال، سواء بنينا فوقه قصرا أم هدمنا القصر لنبني في مكانه مسجدا، أو حولناه إلى مقبرة. فالمكان هو المكان أي موجود[٦]. ولتصحيح العبارة السابقة يجوز اعتبار القضية (١) مكافئة للعبارة (٢).

(٢) لم يعد هناك شيء يطلق عليه اسم «دوار الشعب»

إلا أن القضية (٢) تثير بدورها الإشكالية القديمة التي أثارها أفلاطون[٧] في محاورة برمنيدس حول عدم الوجود، أعني التناقض الذاتي في القضية الوجودية

---

(٥) دوار الشعب: يبين التخطيط الهندسي الأول لما كان يسمى ميدان قصر الشعب، والصادر عن إدارة الأشغال العام قسم الهندسة لإمارة الكويت بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٤، أن نصف قطر الدوار عند إنشائه كان يبلغ ١٠٠ متر، وكانت له مخارج: الأول إلى قصر الشعب، وهو قصر الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، ولا يزال قائما على شارع الخليج العربي، والثاني دروازة الصباح (شارع الاستقلال حاليا)، والثالث إلى دروازة البريعصي (شارع القاهرة حاليا)، والرابع إلى حولّي (شارع بيروت حاليا)، والخامس إلى الأحمدي (شارع الخرطوم حاليا)، والسادس إلى الدمنة، السالمية حاليا «شارع بغداد».

وقد أجرى تعديل على هذا التخطيط بتاريخ ١٩٧٠/٧/١٩ من قبل بلدية الكويت. وتم بموجبه توسعة نصف قطر الدوار حوالي ٣٦ متر في الاتجاهات المختلفة.

بدء العمل في مشروع هدم دوار الشعب في أكتوبر ١٩٧٧.

(٦) أرسطو: الطبيعة ٢٠٨أ ١٥ ـ ٣٠

(٧) انظر L. Linsky **Names & Desctiptions** (Chicago, the university of chicago Press 1977)

المفردة السالبة ـ حيث يكمن التناقض في القول أن هناك شيئـا (مكانـاً) اسمه دوار الشعب وأنـه «أي الشيء» لم يعد مـوجودا. أي أن الشيء الـذي يطلق عليـه اسم دوار الشعب ليس شيئا. فالتناقض يكمن في الإشارة إلى شيء غير موجـود. أي في الإشارة إلى شيء لا تجوز الإشارة إليه. فكيف يمكن أن نسمي الـذي ليس شيئا أو أن نتحـدث عنه أو نفكـر فيه. فعنـدما نجيـز القـول بعـدم وجـود دوار الشعب، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو «ما الشيء الذي ننفي وجوده؟» أي ما الشيء الذي يدل عليه تعبير «دوار الشعب» إن الجواب عـلى السؤال المطروح بـالقول «لا شيء» محال.

فلو استبدلنا «دوار الشعب» بـ «لا شيء» في العبارة دوار الشعب غير موجود وحصلنا بذلك على (٣).

(٣) «لا شيء» غير موجود

حصلنا على قضيـة تحصيل حـاصل. أي قضيـة تكراريـة لا تزودنـا بخبر لم نكن نعرفه من قبل ـ ولا تختلف القضية (٣) كثيرا عن القضيتين (٤) و (٥)

(٤) «لا شيء» هو هو «لا شيء» (لا شيء = لا شيء)
(٥) «غير موجود» هو هو «غير موجود» (غير موجود = غير موجود)

لأنها تتسـاوى معهما في سمـة الصدق المنـطقي. أما القضيـة الأصليـة فهي خبرية لأنها تزود الشخص الغائب عن الكويت منذ العقد السابـع من هذا القـرن بمعلومة جديدة لم يكن يعرفها من قبل وستؤثـر بالتـأكيد في سلوكـه إذا أراد مثلا أن يذهب إلى السالمية عن طريق الدوار الذي لم يعد موجودا.

ومحصلة هذه الحجة أو «دوار الشعب» تعبير لا يشير إلى لا شيء لأنه لو كـان كذلك لكانت القضية (٣) مكافئة للقضية(١)بعد استبدال لم يعد «ب» غـير ولكن بمـا أن (٣) قضية تحصيـل حاصـل بينما كـانت القضية (١) خـبرية مفيـدة وليست

تحصيل حاصل إذن (٣) لا تكافىء (١). والاستنتاج الطبيعي من هذه الحجة إذن، أن الجمع بين تحليل القضية (١) بوصفها تتضمن اسماً للاشيء وأنها في نفس الوقت تخبرنا بشيء جديد، ينطوي على تناقض، ينبغي التخلص منه بالتخلي عن أحد القولين.

لنصادر إذن بأن «دوار الشعب» وصف محدد وليس اسم علم كما فرضنا في البداية. وقبل البحث في النتائج التي تلزم عن ذلك، يكون من الضروري إيضاح الفرق بين اسم العلم والوصف المحدد وفق معيارين متابينين وهما المعيار النحوي والمعيار المنطقي.

يشير علماء النحو إلى أن اسم العلم كلمة تدل بذاتها مباشرة على شيء واحد معين بشكله الخاص وأوصافه المحسوسة التي ينفرد بها وتميزه من باقي أفراد نوعه . . . . وينقسم العلم باعتبار لفظه إلى علم مفرد وعلم مركب تركيب إضافة أو تركيب إسناد أو تركيب مزج»[٨]

أما الصفة (ويراد بها المشتق ولا يراد بها النعت هنا) فلا تدل على الذات وحدها قبل العلمية. وإنما تدل عليها وعلى شيء آخر معها ، مثل «عالم»، «كامل» «نبيل». فكل واحدة من هذه الصفات المشتقة قبل العلمية تدل على ذات ومعها شيء آخر هو العلم أو الكمال أو النبل فإذا صارت علما على شخص تجردت من الوصف الزائد وصارت جامدة تدل على مجرد الذات مثل فاضل. في ضوء هذا التحديد النحوي علينا القول إن تعبير «دوار الشعب» كان يستعمل بوصفه اسم علم يشير بذاته مباشرة على شيء واحد يتميز عن باقي أفراد نوعه (الدوارات الأخرى في الشعب) فقد كان علما على الدوار الكبير الذي كان يصل بين شوارع الاستقلال والقاهرة وبغداد والخرطوم وطريق الفحاحيل وقصر الشعب وهو موضوع الخبر «لم يعد موجودا» . ودوار الشعب باعتبار لفظه اسم علم مركب

(٨) عباس حسن، النحو الوافي (القاهرة، دار المغارف، ١٩٨١) ص ص ٢٨٦ ـ ٢٩٢.
(٩) المصدر السابق ص ١٣٩ ـ ١٤٠ هامش ٣٠.

تركيب إضافة على معنى أي الدوار الذي في الشعب. وقد أصبح اسم علم جامد بعد أن كان في الأصل صفة مشتقة تحدد معنى الطريق الدائري الشكل الذي يمثل نقطة الوصل بين أربعة شوارع أو أكثر. وبمعنى الصفة المشتقة ، فهو غير جامد لأنه يقبل التحقيق في أكثر من كيان واحد. وبعد العلمية أي بعد إطلاقه اسما على الدوار أصبح جامدا لا يدل على سواه وتجرد من المعنى المرتبط به. أما المعيار المنطقي لاسم العلم فهو أن اسم العلم رمز بسيط يشير بشكل مباشر (بلا واسطة) على فرد يكون معناه. ويكون للرمز في حد ذاته هذا المعنى باستقلال عن معانى الكلمات الاخرى. اسم العلم بالمفهوم المنطقي هو ما تقتصر دلالته على ما يشير إليه، وليس له معنى زائد على إشارته. فهو رمز مكتمل غير ناقص والإشارة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة علاقة بين الاسم والمسمى. ولذلك فإن أفضل مثال لأسماء الأعلام أسماء الإشارة مثل هذا وهذه . . .[١٠]

فمن الواضح أن معاني هذه الكلمات تقتصر على الإشارة فحسب. ولذات السبب نجد أن أسماء الأعلام في اللغة العادية ليست أسماء أعلام بالمفهوم المنطقي الدقيق لهذه الكلمة لأنها كثيرا ما تنطوي على دلالة إضافة إلى ما تشير إليه فمعنى لفظ «ناصر» لا يقتصر على الفرد الذي يشير اليه فحسب، بل إلى ما يرتبط به في الذهن عما نعرفه عن صاحب الاسم وكذلك الحال بالنسبة إلى «حسام» . . الخ. ولذلك وجب اعتبار أسماء العلم العادية أوصافا مستترة لأنها في غالب الأحيان لا تقتصر على الاشارة. اسم العلم في الأصل اذن رمز إشارة. ويلزم عن هذا المعيار مبدأ هام وهو لا اسم دون مسمى. فالرموز التي لا تشير إلى شيء ليست أسماء .

(١٠) من أهم فلاسفة القرن العشرين الذين يدعمون هذا الاتجاه برتراند رسل في كتاب Principia Mathematica (1910) وإن كان قد مهد له في مقال له بعنوان (1905) **Mind** «On Denothing وأعيد نشر الأخير في

R. Marsh (ed) **Logic & knowledge**

(London, G. Allen & Uniwin, 1956) pp. 39-56.

ويمكن اعتبار فريجه في قائمة المدافعين عن هذا الاتجاه، وإن كان يختلف بعض الشيء عن رسل في مدى اعتبار أسماء الأعلام العادية أوصافا مستترة لمزيد من المقارنة بين رسل وفريجه انظر **L. Linsky**

Names Descriptions p.5

أي أن الأسماء التي لا تشير إلى كيانات مثل العنقاء، عنز آبل وبيجاسوس و «حمارة القايلة» أو أسماء الكيانات الخرافية، ليس أسماء حقيقية ولـذا وجب التخلص منها وردها، أو تحليلها، إلى أوصاف قد ترد في قضايا ذات دلالة دون أن يستلزم ذلـك ضرورة الاعتراف بمكانة انطولوجية لمسمياتها.

وفي ضـوء هذا الفصـل تكون دلالـة الاسم الحقيقي إشارتـه ويكون الاسم غير الحقيقي (شبه الاسم) وصفا محددا فحسب قد يشير إلى كيان مفرد لا مثيـل له وقد يقتصر على مجموعة من الأوصـاف (المعاني) المحـددة التي لا تشير إلى شيء أي أن معنى الوصف مستقل عن إشـارته. المعنى شيء والإشـارة شيء آخر. ويجيز هذا التفـريق أن تكـون للفظ دلالـة دون أن يستلزم الأمـر ضرورة إشـارتـه إلى شيء. ويمكن تلخيص المعيار المنطقي للفصـل بين اسم العلم والـوصف المحدد في إطـار العـلاقة بـين الدلالـة والإشارة بـالقول، أن معنى اسم العلم هـو إشـارتـه ومعنى الوصف المحدد ليس إشارته.

يعتمد الاتجاه المنطقي للتمييز بين اسم العلم والوصف المحدد على مجمـوعة من الحجج التي تدعمه وتسوغه بشكل واضـح[١١]. الحجة الأولى تتمثـل في قدرة هـذا الاتجاه عـلى الإجابـة عن السؤال الذي يـطرح حول إشـارة الاسم. عنـدمـا يستعمل الاسم «جمال عبدالناصر» يمكن تحـديد مـا يدل عليـه الاسم بالقـول «انه الزعيم العربي الذي أمم قناة السـويس أو الزعيم الـذي دعا إلى القـومية العـربية وسـاهم في وضع مبـادىء الحياد الإيجـابي. . . الخ. أي أنـه يمكن الإجـابـة عـلى السؤال» ما إشارة الاسم جمـال عبدالنـاصر «بالقـول إنه الكيـان الذي تتحقق فيـه صفة الزعيم العـربي الذي أمم قنـاة السويس في ١٩٥٦ «أو صفـة الزعيم العـربي الذي ساهم مع تيتو ونهرو وسوكارنو في وضع مبـادىء الحياد الإيجـابي». . . الخ. فإذا لم تكن أسماء الأعلام العادية أوصافا مستترة امتنع الحصول عـلى إجابـة مقنعة على التساؤل المطروح.

(١١) S. Kripke **Naming & Necessity** (Oxford, Basil Black well, 1984) p.27-29.

ومن المعروف أن هناك أكثر من صيغة واحدة لهذه الحجة[١٢] بيد أن أكثرها انتشارا هي التي تدعو إلى أن يكون معنى الاسم «جمال عبدالناصر» هو «الزعيم العربي الذي أمم قناة السويس عام ١٩٥٦ أي أن القضية (٦) وهي :

(٦) جمال عبدالناصر هو الزعيم العربي الذي أمم قناة السويس **ليست** سوى تحصيل حاصل فحسب مثل القضية (٧)

(٧) الأعزب رجل غير متزوج

ولكن من الواضح أن قضية (٦) ليست تحصيل حاصل وليست ضرورية بل تحتمل الصدق أو الكذب لأنها تعبر عن حدث قد لا تكون القضية (٦) وصفا صحيحا له . بينما نجد أن القضية (٧) حقيقة منطقية لا يمكن تكذيبها دون تناقض . وقد يقال إن للأحداث الواقعة بالفعل ضرورة مشابهة لضرورة الحقائق اللغوية أي ليس هناك معنى للحديث عن تكذيب الحدث دون تناقض لأنه من الصعب تصور الظروف أو الوقائع التي قد تستجد وتغير واقعا حصل بالفعل عام ١٩٥٦ . إلا أن هذا تجاوز على الحقيقة فليس من العسير تصور اكتشاف حقائق جديدة توجب تغيير وصف بعض الاحداث الماضية مما قد يؤدي إلى تكذيب القضية (٦) . فكثيرا ما نعيد كتابة التاريخ (أي رصد ما حدث في مقولات جديدة .

فالتغيير الذي يحدث بالنسبة للماضي لا يتعلق بالحدث الموصوف بل بوصف الحدث الذي وقع في مصر عام ١٩٥٦ عندما وقف الرئيس المصري آنذاك وهو

(١٢) انظر المصدر السابق ص ٣٠ ـ ٣٢ حيث يعرض المؤلف عدة صيغ لهذه النظرية التي وضعها كل من :

a- Frege "On Sense & Nomingatum" in **Readings in philosophical Analysis** (ed. by H Feigal & W. Sellars). (Appleton Century Crofts 1949) pp. 85-102.

b - Wittgenstein **Philosophical Investigations** (Machmilan 1953) 79.

c - John Seare «Proper Names» **Mind** 67 (1958; 166-73.

إضافة إلى B. Russell الذي أشرنا إليه سابقا . في هامش (٨)

W.V. Ouine **The Roots of reterence** (La Salle; Ill. 81-142)

جمال عبد الناصر وقال «تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس». ما حصل بالفعل «وقبل» ولا نملك أمر تغييره. ولكننا لا نملك أيضا الاتصال به ووصفه ومعرفة خواصه بدون لغة. فقد يكون أمر وجود الحدث أو عدم وجوده مسألة تخص الواقع. إلا أن القول بوقوع الحدث بوصفه كيت أو كيت مسألة تخص اللغة(١٣). لذا فإن التغيير الذي قد يستجد ويؤدي إلى تكذيب القضية (٦) هو تغيير في تصويرنا للواقع، أو في وصفنا له باستعمال اللغة.

قضية (٦) تختلف عن قضية (٧) من جهة أن (٧) قضية ضرورية بمعنى أن كل من يعرف معنى لفظ أعزب يعرف أنه يعني «رجلا غير متزوج» لذا فإننا إذا سمعنا امرءا يؤكد أنه قابل أعزبا متزوجا استهجنا القول واتهمناه بالتناقض الذاتي أو بجهله بمعاني الكلمات التي يستعملها، أما إذا اختلفنا مع شخص في تصوره لجمال عبدالناصر وذلك لأنه ادعى مثلا أن جمال عبدالناصر لم يكن زعيما قوميا بل عميلا للاستعمار الأمريكي الجديد، وأنه لم يؤمم قناة السويس بالفعل لأن الهيئة العامة لقناة السويس التي آلت إليها ملكية قناة السويس كانت مجرد واجهة لشركة متعددة الجنسيات . . . الخ فإننا لا نتهمه بالتناقض المنطقي بل بأنه ينتمي أو كان ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين أو إلى الحزب الشيوعي . . وبذلك ينتهي السجال إلى تأكيد الاختلاف السياسي بين من يؤكد صدق (٦) ومن يؤكد كذبها. فقد نجد في المجتمع الواحد الذي يتكلم أفراده لغة واحدة اختلافا في الصور والمعاني التي ترتبط في الذهن باسم واحد بحسب خلفياتهم السياسية والثقافية والاجتماعية بينما لا نجد الاختلاف ذاته عندما نتحدث عن معاني الكلمات التي لا تكون أسماء في اللغة. ويمكن تعميم هذه الحجة بالقول إن الاختلاف بين (٦) و (٧) هو اختلاف في الجهة Modality أي جهة نسبة المحمول إلى الموضوع . بيد أن (٦) قضية لا ضرورة فيها ولا امتناع.

(١٣) يؤكد دبليو في كواين هذا التمييز في إطار مناقشته للعلاقة بين الأنطولوجيا والإيديلوجيا في مقالة له بعنوان

«Ontology & Ideology Revisited» **Journal of Philosophy** Vol 12 Lxxx No.9 (Sep. 1983) pp. 99-502.

فبوسعنا تصور عالم ممكن لا يؤمم فيه جمال عبدالناصر قناة السويس. (هذا طبعا على فرض أن كل قضية تقبل التحليل إلى موضوع ومحمول بموجب قواعد المنطق التقليدي). ولكن من الخطأ تعميم الاختلاف بين (٦) و (٧) على اعتبار أن كل قضية يكون موضوعها اسم علم قضية لا ضرورة فيها ولا امتناع. فهناك قضايا هوية ضرورية تتضمن أسماء أعلام عادية مثل :

(٨) جمال عبدالناصر هو هو جمال عبدالناصر

إن الحجة المطروحة في الفقرة ٥، السابقة، تصادر بأن الجواب الوحيد على السؤال المتعلق بإشارة الاسم «جمال عبدالناصر» يكمن في مجموعة الأوصاف المحددة. بيد أنه من الجائز استعمال طريقة مباشرة وذلك بأن نذهب إلى ضريح جمال عبدالناصر في القاهرة ونشير إليه قائلين : اسم جمال عبدالناصر يشير إلى الشخص صاحب الضريح. وإن قيل إن الإشارة غير صحيحة لأن صاحب الضريح جثة هامدة، كان الجواب على ذلك باستعمال النظرية السببية للإشارة[١٤] التي تدعو إلى اعتبار المسمى إشارة مباشرة للاسم أو أن هناك متسلسلة سببية تحفظ الإشارة وتمتد بين الاسم والمسمى من لحظة «تعليق» اللقب عليه حتى الان. وإذا كان هذا الرد معقولا، فان الاتساق مع ما ورد في الفقرة (١) يتطلب تقييدا لما جاء فيه وهو أن التناقض الذاتي في قضية (١)

(١) دوار الشعب لم يعد موجودا

لا ينشأ عن اعتبار دوار الشعب «اسم علم» فحسب، بل حين نضيف إلى ذلك نظرية خاصة في كيفية تحليل القضية التي تتضمن «موجودا» بوصفه محمولا سواء كان ذلك في حال القضية الموجبة أو القضية السالبة. أي أن التناقض في (١) ينشأ على اعتبار ان «دوار الشعب» اسم علم وأن «لم يعد موجودا» يتم تحليله بالقول «لم يعد هناك شيء» ويلزم عن ذلك أن تغيير تحليل «لم يعد موجودا» قد

(١٤) انظر G. Evans «The Causal Theory of Names» in **Collected Papers** (Oxford: Clarendon Press 1985) pp 1-24

ينقـذ (١) من التناقض ، ويبـين في الوقت نفسـه انه يجـوز اعتبـار «دوار الشعب» اسم علم نسبة صحيحة . بيد أن جواز القـول بكذا أو كيت لا يكـون كافيـا ولذا استلزم الأمر إثباتـا برهـانيا على أن دوار الشعب» اسم علم وذلك بـاعتبار القـول «دوار الشعب وصف محدد» محالاً .

ولتحقيق ذلك يكفي إثبات أن رد «دوار الشعب» إلى مجموع صفاته المحددة لا يكـون كافيـا لتحديـد «دوار الشعب» فمثلاً إن شئنـا التعبير الـرمزي عن «دوار الشعب مزدحم» في منطق كم المحمول حصلنا على الصيغة (٩)

(٩) (E س) (د س . ف (س، الشعب)) . م س)

وذلك على فرض أن د = دوار، ف = في[١٥] ، م = مزدحم .

واذا أضفنا إلى الصيغة (٩) اعتبار أن «دوار الشعب» وصف محدد .

(٩) (ص) (د ص . ف (ص، الشعب)) . م س)

ظهـرت الصيغة (٩) بـوصفها تعبيـراً رمزيـاً مكتملاً للقـول «دوار الشعب مــزدحــم» (٩) E س ((د س . ف (س، الشـعـب) . (ص) (د ص . ف (ص،

---

(١٥) اتبعت في هـذا التحليل منهـج دونالـد ديفيدسـون في فصل حـرف الجر عن الفعـل الذي يتبعـه، واعتباره محمولا مستقلا يأخذ مكانـين أو أكثر. والمثـال الذي يستعمله لإيضـاح الفرق بـين اعتبار حرف الجر تابعا للفعل ومستقلا عنه هو:

«طيرت مركبتي الفضائية إلى نجمة الصباح»

والتي يعرض صورتها المنطقية في

١٣ (E س) (طير) (أنا، مركبتي الفضائية، نجمة الصباح، س) حيث يكون الفعل (طيّر) محمولا يأخذ أربعة أماكن .

انظر المقال D.Davidson «The Logical Form of Action Sentences»

الذي نشر أصلا في كتاب من تحرير N. Rescter بعنوان

The Logic of Decision & Action (Pittsburgh, University of pittsburgh Press 1967)

وأعيد نشره ضمن مجموعة مقالات بعنوان

Essays on Actions & Events

(N.Y: Oxford University Press 1980) pp. 105-148.

بعد إضافة جزء خاص يتعلق بالنقـد والتعليق والدفـاع عن وجهة نـظره في هذا المقـال الذي لقى ردود فعل كثيرة .

الشعب))←ص = س)) . م س)) وبشيء من التأمل يتبين أن الصيغة (٩) لا تعبر عن «دوار الشعب» الذي نتحدث عنه، لأن (٩) تستلزم أن هناك دوارا واحداً فقط، وواحداً بالعدد، في الشعب وهذا غير صحيح . فهناك دوار يصل بين شارع الشعب وشارع السد، وآخر في مقابل مخفر الشعب في شارع السد، وكلا الدوارين لا يباينان دوار الشعب في سمات الدوار، والموقع في الشعب. وكلاهما يشاركان دوار الشعب في سمة الشكل الدائري الذي يحقق الاتصال بين شارعين أو أكثر بدون الحاجة إلى إقامة إشارات ضوئية تنظم المرور. بيد أنهما ليسا في هوية مع دوار الشعب، كما تتطلب الصيغة الرمزية المعبرة عن الوصف المحدد:

(٩) (ص) (د ص . ف (ص، الشعب))←ص = س)

ومن هنا كان القول بأن «دوار الشعب وصف محدد» باطلا، وكان القول بنقيضه صحيحا، أي أن «دوار الشعب اسم علم».

قد يبدو أن التحليل الوصفي للتعبير «دوار الشعب قد فشل في تحقيق الأهداف المرجوة منه. فنجاحه الباهر في تحليل «مؤلف ويفرلي» والملك الحالي لفرنسا» لم يتكرر هنا[١٦] لذا يجوز اعتبار «دوار الشعب» مثالا مضادا ينقض النظرية الوصفية. وقد يكون هذا الاستنتاج متسرعا بعض الشيء لخلطه بين أمرين متباينين. الأول أن يكون اللفظ عاما والثاني أن يكون غامضا[١٧] إن اللفظ المفرد قد يكون غامض الاستعمال بدون أن يلزم عن ذلك أنه عام وليس مفردا. وسمة الغموض هذه نجدها في كل من اسم العلم واسم الإشارة والضمير. فمثلا اسم العلم «زيد» لفظ مفرد لكنه غامض، بمعنى أنه يقبل في ظروف متباينة تسمية أي واحد من مجموعة أشخاص، ولكنه يبقى مع ذلك اسما لفرد وفرد واحد فقط في الطرف المعين. وكذلك فان الضمائر «أنا» و «أنت» و «هو» و «هي» ألفاظ مفردة

(١٦) B. Russel On Denoting in Marsh (ed) **Logic & Knowledge** (London, Allen & Uniwin 1956) p.50.

W.V.Quine **Methods of Logic** (Cambridge Mass, Harvard Unibersity Press 1950) 4th edition 1982 -. 274-7.

(١٧) W.V. Quine op. cite p, 259

لكنها غامضة الإشارة، بمعنى أنها تنتظر التحديد بحسب الظروف المتوفرة لدى استعمالها. والشيء ذاته ينسب إلى دوار الشعب، فهو لفظ مفرد يدل على دوار واحد وواحد بعينه حتى وإن وجدت دوارات أخرى تشاركه في بعض سماته مثل دوار الجمعية ودوار المخفر وكلاهما في الشعب. أما التعبير «دوار في الشعب» فهو لفظ عام وليس مفردا. ولتجنب الخلط وسوء الفهم، يصار إلى القول إن الوصف المحدد لا يستلزم عدم غموض الإشارة، وغموض الإشارة لا يستلزم الوصف غير المحدد. «الملك الحالي لفرنسا» يكون بموجب هذا المفهوم، تعبيرا غامض الإشارة حتى وإن كان وصفا محددا. فليس لهذا التعبير إشارة في عام ١٩٨٨م لكنه كان يشير إلى لويس السادس عشر في ١٧٨٩م، ولويس الرابع عشر في عام ١٦٩٠م، وشارلمان في عام ٨١٠م. ومن الخطأ أن تفصل تماما بين الإشارة والوصف إلى درجة الاعتقاد بأن الاشارة لا تحدث إلا في غياب الوصف، وأن الوصف لا يحدث إلا في غياب الاشارة. وحقيقة الأمر هي أنه لا شك في وجود تمييز بين وظيفتي الإشارة والوصف في اللغة إلا أن الإشارة لا تحدث على الإطلاق بمعزل عن الوصف، فبدون بعض الوصف تمتنع الإشارة تماما[١٨]. فمن سمات اسم العلم استعماله للإشارة إلى الشيء ذاته في ظروف متباينة، أي في أكثر من زمان ومكان. وتكرار الاسم هذا في أكثر من زمان ومكان يفترض أن الشيء المشار إليه لم يزل هو هو. فهوية المشار إليه شرط ضروري لهوية الإشارة. وهوية المشار إليه تستلزم معيارا للهوية، والمعيار بدوره يحدد دائما بلفظ وصفي عام. فمثلا عندما نستخدم اسم «أرسطو» في أكثر من مكان وزمان، يستلزم الأمر بقاء أرسطو على ما هو عليه، وما يضمن هويته الثابتة لثبات استعمال الاسم «أرسطو» في ظروف متباينة أنه الفيلسوف اليوناني الذي ألف كتاب «المقولات» أو أنه تلميذ أفلاطون أو أنه معلم الإسكندر الأكبر: وهكذا. ومن الملاحظ أنه قلما نتفق على الشروط الضرورية والكافية لتطبيق اسم العلم، ولذا، لا نجد معنى دقيقا، محددا، يكون مرتبطا دائما باستعمال الاسم: فلو تم الاتفاق قبل استعمال الاسم «أرسطو» على

(١٨) John Searle »Proper Names & Descriptions» **Encyclopedia of Philosophy** (ed. Paul Edwards) N.Y & London MacMillan & Freee Press 1967) Vol. 6 pp. 491.

السمات التي تحدد بالضبط هوية أرسطو لكانت قواعد استعمال الاسم محكمة ودقيقة، ولو كان هذا صحيحا لكان الاسم ذاته مكافئا من الجهة المنطقية لهذه المجموعة من السمات، ثم لو كان هذا التكافؤ الأخير قائما بدوره، لاستطعنا الإشارة إلى الشيء بوصفه فقط . وهذا ما نتجنبه عندما نستعمل اسم العلم وهو ما يميز اسم العلم عن الوصف . فلو كانت معايير اسم العلم جامدة ومحددة في كل حالة على حدة لما زاد اسم العلم عن كونه اختزالاً سريعاً لتلك المعايير ولقام بدور مماثل تماما للوصف المحدد «الرسم الفريد» ومن هنا تكمن فائدة استعمال اسم العلم وسمته المميزة في اللغة في إشارته إلى الأشياء بشكل عام بدون أن تلزمنا سلفا بالاتفاق ـ بين مستعملي الاسم ـ على الشروط الضرورية والكافية لتحديد هوية المشار إليه. معايير اسم العلم فضفاضة غير محددة، وهذا ما يتطلبه فصل وظيفة الإشارة عن وظيفة الوصف في اللغة[١٩] . ويمكن ان نجمل القول في وظيفة اسم العلم وعلاقتها بوظيفة الوصف بالقضايا التالية.

ق١ : استعمال اسم العلم في الإشارة إلى الشيء ذاته في أكثر من مكان وزمان يستلزم هوية الشيء المشار إليه.

ق٢ : هوية الشيء المشار إليه تستلزم معايير ثابتة للهوية يمكن التعبير عنها في ألفاظ وصفية عامة.

ق٣ : من المحال اتفاق الأطراف المشاركة في استعمال اسم العلم في كل مرة على الأوصاف العامة التي تحدد هوية الشيء.

ق٤ : اسم العلم، إذن، يشير إلى الشيء بشكل فضفاضي عام.

ق٥ : وطبيعة اسم العلم الفضفاضة شرط ضروري للتمييز بين وظيفتي الإشارة والوصف في اللغة.

ق٦ : استعمال اسم العلم في الإشارة يستلزم بعض الوصف ولكن من المحال

(١٩) هذه الفقرة تلخيص لنظرية جون سيرل (Searle) في الإشارة والوصف ، والتي يعتبرها حلا وسط بين النظرية الوصفية ونظرية الإشارة المباشرة للاسم. المصدر السابق ص ص 491-487

تحليل اسم العلم في ضوء رسوم محددة في صيغة منطقية حقيقية تحدد الشروط الضرورية والكافية لهوية الشيء.

إن القول بالقضايا ق١ ـ ق٦ لا يناقض النظرية الوصفية للاسم بل يسوغ الفشل العملي في إيجاد صيغة تحليلية لكل اسم علم بحيث تكون قادرة على مواجهة أي مثال مضاد يمكن تصوره. بيد أن هذا القول لا ينفي أن لكل اسم علم من حيث المبدأ مجموعة من الخواص المحمولة عليه، لا يكون بوسع مستعمل اسم العلم أن يلم بها جميعا. فلو كنا في كل مرة نستعمل فيها اسم علم ما، نتفق أولا على جميع الرسوم التي تحدد المعاني المرتبطة بالاسم، لما استطعنا أن نتفاهم على الإطلاق. لاسم العلم، إذن وظيفة عملية في تحقيق الاتصال بين الناس. وهذه الحقيقة العملية ينبغي ألا تنسينا حقيقة منطقية وهي استحالة الإشارة باستعمال اسم العلم بدون بعض الرسم أو الوصف.

تبين الحجة الثانية المقدمة لدعم النظرية الوصفية لاسم العلم أننا قد نثير في إطار الدراسات التاريخية أو الأدبية مسألة ما إذا كان لاسم ما إشارة على الإطلاق(٢٠). فقد يطرح السؤال : هل وجد سقراط بالفعل أم كان مجرد شخصية أسطورية في ذهن أفلاطون؟ وربما طرح السؤال: هل وقعت حرب طروادة بالفعل؟ أم أنها من بنات خيال هوميروس؟ إن السؤال الأول يتعلق بما إذا كان هناك في فترة زمنية معينة شخص تتحقق فيه الصفات المرتبطة باسم سقراط في أذهاننا فيما يتعلق السؤال الثاني بما إذا وقع بالفعل حدث تتحقق فيه مواصفات حرب طروادة وهي أنه وقع في الشمال الغربي من آسيا الصغرى واستمر ١٠ سنوات وحاصر فيه الأثينيون المدينة، وتمكنوا من دخولها باستعمال حصان خشبي ضخم. فلو كان الأمر يتعلق بالشيء ذاته فمتى حصلنا عليه فقد وجد. طرح

(٢٠) نجد صيغا مختلفة لهذه الحجة في المراجع التالية:

S.Kripke, **Naming & Necessity** p.29 J.Searle «Proper Names» Frege: «On Sense & Nominatum» in Feigl H., Sellars **Readings in Philosophical Analysis** (New York, Appleton-Century - Crafts 1949), pp 85-10.

أسئلة من هـذا النوع يستلزم تصـورا للاسم يكـون مرتبـطا بعـدد من المعـاني التي تصف الخـواص التي ربما تحققت في الشيء وعنـدئذ يكـون الجواب عـلى السؤالين المطروحين بالإيجاب وتصف الخواص التي ربما لم تتحقق بـالفعل، وعنـدئذ يكـون الجواب سالبا.

ولربما قيل إن السؤالين السابقين يقبلان التحليل في شكل لا يدعم النـظرية الوصفية للاسم. فمثلا قد يفسر التساؤل الأول على أنه طلب لتأكيد أن «سقراط» اسم علم حقيقي، أي أن لـلاسم حـامـلا وهـو سقـراط، أو أنـه ليس كـذلـك، وبـالتالي تنتفي الحـاجة إلى البحث عن مـدلول لـه: فالاسم لا يكـون اسما إلا إذا وجـد له حـامل. وهـذه صيغة أخـرى لشعار لغـوي معـروف وهـو «لا اسم دون مسمى».

بيد أن هذا التحليل يخلط بين مقولتين لا يجـوز الخلط بينهما. المقـولة الأولى نحوية وهي مقولة اسم العلم، والمقولة الثانية ميتافيزيقية، وتختص بعلاقة الإشارة بين اللفظ والشيء. ويقع هذا الخلط في التحليل عندما نستعمل معيار انتماء اللفظ إلى المقولة الثانية شرطا لانتمائه إلى المقولة الأولى. فتقرير مسألـة ما إذا كـان لفظ ما في لغة اسم علم أم لا مسألة لغوية بحتة ولا علاقة لهـا البتة بـالمسألـة الميتافيـزيقية الخاصة بمدى وجود حامل للفظ أم لا. فمثلا «اللات» و «العـزى» اسما علم عـلى الرغم من عدم وجود أشياء تدل عليهما، وكذا فان «زوس» اسم علم بغض النظر عن وجود إله الآلهة في الأساطير اليونـانية أو عـدم وجوده. ومن جهـة أخرى فـإن هذا التحليل قد يتعارض مع مقولة أخرى يدعو إليهـا هذا الاتجـاه وهي أن «دوار الشعب» اسم علم وليس وصفـا محددا. هـذا مع العلم أنـه اسم بلا مسمى عـلى اعتبـار أنه لم يعـد يدل عـلى شيء. وإنقاذ التحليـل من التناقض بـالإشـارة إلى أن «دوار الشعب» اسم للجسر الـذي أنشيء في مكـان الـدوار يستلزم القـول بـأن سقـراط اسم علم للجثة البـالية في قـبر سقراط عـلى فرض أن سقـراط قـد وجـد بالفعل. ثم إن الاشارة إلى الفارق الكبـير بين مثـالي الدوار و «سقـراط» لا يجدي بدوره.

فقد يقال أن هناك فرقا واضحا بين المثالين، فهوية المكان محفوظة مهما كانت طبيعة البناء الذي يقام عليه، فالمكان هو المكان، أعنى أن مكان الدوار هو مكان الجسر، ولذلك فإن الاسم الذي يدل على الأول يدل على الثاني. ولذلك ايضا نستطيع القول أن هذا الجسر هو في نفس مكان الدوار. أي أن هوية المكان تسوغ لنا هوية الاسم في الإشارتين. أما بالنسبة لمثال سقراط فالوضع مختلف تماما، وذلك لأننا لا نستطيع تحديد هوية شخصية سقراط بالهيكل العظمى. فالهوية قد تقوم بين الهيكل العظمي لجسم سقراط في أثناء حياته والهيكل العظمي في القبر بعد وفاته إلا أن سقراط لا يمكن أن يكون في هوية مع هيكله العظمي، ولذلك تسقط أيضا هوية الاسم في الإشارتين. أما بالنسبة «لدوار الشعب» فمن الواضح أنه يمتنع على اسم مكان أن يكون دون مسمى فالمكان لا يختفي على الإطلاق مهما اختلف شكل البناء القائم عليه. ولذلك يكون الإصرار على اعتبار «دوار الشعب» اسما للمكان لا للدائرة المقامة عليه. ليس من الغريب أن نطلق اسم «دوار الشعب» على الجسر المقام على المكان. إن الدعوة إلى مبدأ «لا اسم بدون مسمى» لا يقصد منها أن اللفظ المفرد لا يكون اسما إلا إذا كان مسماه حاضرا أمامنا الآن. يكفي أن يكون المسمى مرتبطا بالاسم (عن طريق علاقة الإشارة) مرة واحدة لكي نعترف بوجود مسمى للاسم. فالعلاقة بين الاسم والمسمى علاقة لا زمنية لا تنتهي متى بدأت[٢١]. أي أن اللفظ لا يكون اسما إلا إذا كان له مسمى. وكلمة «كان» ينبغي ان تفهم في صيغة لا زمنية، أي في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

بيد أن هذا القول ينطوي في آن واحد على قبول ومعارضة شديدتين للمعطيات الاعتيادية التي يقبلها عامة الناس. فمثلا لنفرض أن زوجة زيد تعتقد خطأ أنها حامل وتتفق مع زوجها على اختيار «عمد» اسما لوليدها المرتقب إن كان ذكرا و «عمدة» إن كان أنثى. فبموجب مبدأ لا اسم بدون مسمى، ينبغي ألا

(٢١) مثلا من الشيء إلى استخدام المتحدث لهذا الاسم

J. Searle **op cit** p. 489

نعتبر «عمد» و «عمدة» اسما لسببين، الأول أنه لا يوجد مسمى بالفعل لأي من الاسمين والثاني أنه محال أن يكون المسمى «ذكرا أو أنثى» مثلما يستحيل أن يكون للأسرة طفل ونصف طفل. أي أن «ذكرا أو أنثى» ليس محمولا يجوز اسناده للجنين غير الموجود. ولكن من المعقول أن نصف نشاط الزوجين على اعتبار أنه اختيار لاسم مناسب للمولود المنتظر. إننا نجد المبدأ المطروح متفقا من جهة، مع ما يقبل به عامة الناس، ومعارضا له من جهة أخرى. ولذلك يفقد اتساقه ويثير الشبهات حول ضرورة الالتزام به في تقرير مسألة الوجود.

قد لا يشكل المثال السابق مثالا مضادا لمبدأ لا اسم بدون مسمى وذلك إذا تم تحديد الزمان الذي نصف فيه نشاط الزوجين بأنه اختيار لاسم الوليد المتوقع. فلو كان ذلك قبل اكتشاف الخطأ، كان وصفنا صحيحا لما هو قائم بالفعل وهو أن الزوجين يتوقعان وليدا وأنهما بصدد اختيار اسم له. ومن الجدير بالملاحظة أن الهاء في (له)، ضمير يعود إلى الوليد المتوقع والذي يقع ضمن مجال عامل التوقع أو الاعتقاد عند الزوجين ولذلك يسقط التعميم الوجودي بالنسبة لقضايا الاعتقاد والتوقع Propositional attitudes [٢٣] لأنها تخلق ظروفا غير نافذه وفي

(٢٢) انظر:
J. Rosenberg «Bodies, corpses & chunks of Matter **Mind** (July 1984)
انظر ايضا
Terence Parsons «Essentialism & Quantified Model Logic», pp. 73-87.
وايضا:
Leanard Linsky «Reference, Essentialism & Modality» pp. 88-100 in **Refenence & Modality** (ed.) L. Linsky (Oxford University Press 1971 reprinted with corrections 1977, 1979).

(٢٣) يساوي كواين بين جميع الحالات السيكولوجية التي تكون القضايا موضوعا لها (وقد جمعها رسل تحت مقولة واحدة وهي Propositional attitudes) من حيث عدم خضوعها لقاعدة التعميم الوجودي existential generalization فمثلا من القول
زيد وزوجته يتوقعان وليدا
والذي يتم التعبير الرمزي عنه في المنطق الكمي
زيد وزوجته يتوقعان (E س) (س وليد)
لا يجوز استخدام قاعدة التعميم الوجودي في استنتاج (E س) (س وليد. زيد وزوجته يتوقعان س). لمزيد من القراءة حول هذا الموضوع انظر:
W.V.O.Quine «Quantifiers & Propositional Attitudes» reprinted in L. Linsky (ed) **Reference & Modality** pp. 101-111.

هذه الحالة نقول إن للاسم مسمى في اعتقاد زيد وزوجته، وفي اعتقادنا أيضا، فإن المسمى هو الوليد المتوقع. وهذا كما قلت على شرط أن نحتفظ بالصيغة التي تجعل المسمى ضمن مجال الاعتقاد أو التوقع، وذلك لأن خارج مجال التوقع، فالمثال المذكور يخرق مبدأ لا اسم بدون مسمى. أما بعد اكتشاف الخطأ فقد يعيد الزوجان وصف نشاطهما واعتباره استعراضا للأسماء المتوفرة واختيار أحبهما إلى نفسيهما وذلك لاطلاقه على ما كانا يعتقدان خطأ أنه وليدها المنتظر.

إلا أن الأمثلة المضادة التي ينبغي دراستها وتسويغها في إطار مبدأ «لا اسم بدون مسمى» هي «جبل المطهر» الذي يرد ذكره في الكوميديا الإلهية لدانتي مثلا، وبصورة عامة جميع أسماء الأماكن التي ترد في الأساطير. قد يقال بأن هذه الأسماء لا تشكل أمثلة مضادة للمبدأ المذكور، لأنه يصدق عليها التحليل الذي طبق على مثال «عمد» ومثال «عمدة». أي أن «جبل المطهر» يقع ضمن مجال اعتقاد الأشخاص الذين يستعملون الاسم. أي أنها مجرد كيانات ذهنية لا مقابل لها في الواقع المادي. أما من وجهة نظر الشخص الذي يستخدم الاسم في استعماله الدلالي فلا فرق بين مسمى «المطهر» ومسمى «الكعبة» أو مسمى «قصر السيف» من حيث علاقاتها بأسمائها. ولإيضاح معنى أن يكون مسمى الاسم ضمن أو خارج مجال الاعتقاد نميز بين الصيغتين الرمزيتين : ص١ و ص٢

ص١ : ع أ (س) (جبل س. يقع س بين الجنة والنار)
ص٢ : (س) ع أ (جبل س. يقع س بين الجنة والنار)

ونقول إن الصيغة الرمزية ص١ تعبر عن شيء يقع ضمن مجال اعتقاد أ ويتصف بأنه جبل وأنه يقع بين الجنة والنار. بينما تعبر الصيغة الرمزية ص٢ عن وجود شيء (في الواقع وخارج مجال اعتقاد أ) ويتصف في اعتقاد أ أنه جبل وأنه يقع بين الجنة والنار. ومن جهة أخرى يمكن القول بوجود فرق بين مسمى

(٢٤) يعرض Terece Parsons في كتابه **Non Existent objects (Yale University Press 1980)** نظرية يدافع فيها عن الأشياء غير الموجودة، معارضا الاتجاه التقليدي الداعي إلى اعتبارها مجرد أخطاء لغوية تقبل الرد إلى مجموعة من المحمولات، بدون أن تتضمن بالضرورة ادعاءً بوجودها.

«المطهر» ومسمى «دوار الشعب» بالنسبة للشخص الذي يستعمل هذه الأسماء في استعمالها الدلالي.

فعلى الرغم من صحة إسناد المحمول «كيان ذهني» إلى كل من مسميات «المطهر» و «دوار الشعب» لعدم وجود مقابل واقعي لهما الآن، فإن هناك فرقاً شاسعاً بين الكيان الأسطوري الذي لا مقابل له في الواقع على الإطلاق (لا في الماضي ولا الحاضر ولا المستقبل) وبين الكيان الفاني الذي يكون له مقابل في الواقع في لحظة زمنية معينة. إن الكيان الأسطوري كيان ذهني في المخيلة، تكوّن بفعلها ولا أصل له في الواقع. أما الكيان الفاني، فان كان اسمه يثير الآن تصورا في الذهن أي كيانا ذهنيا، فقد تكوّن هذا الأخير، بفعل أصول في الواقع ولذلك يكون موضوعا للذاكرة لا المخيلة. ولذلك نتذكر الكيانات الفانية ونتخيل الكيانات الأسطورية، فنتذكر «دوار الشعب» ونتخيل «المطهر». الفرق بين الكيانين هو في الأسباب أو الأصول. إن هذا التفريق بين مسمى «المطهر» ومسمى «دوار الشعب» يتسق مع فرض العلاقة المباشرة بين الاسم والمسمى. فبغض النظر عن طبيعة الشيء المسمى تكون العلاقة بينه وبين الاسم ثنائية الحد لا يدخل طرف ثالث فيها. ولذلك نجد أن من أهم المقولات التي تدعو إليها هذه النظرية أن الاسم لا معنى له وهي مقولة لا تسمح للمعنى بالدخول طرفا بين الاسم والمسمى. إن الاختلاف بين المسميات لا يستلزم اختلافا في طبيعة العلاقة بين الاسم والمسمى. إن الاعتراف بالاختلاف بين طبيعة المطهر والكعبة وقصر السيف ودوار الشعب لا يناقض القول بأن العلاقة بين هذه الكيانات وأسمائها واحدة.

فالعلاقة بين «المطهر» والمطهر هي ذات العلاقة بين «الكعبة» والكعبة وذات العلاقة بين «قصر السيف» وقصر السيف وبين «دوار الشعب» ودوار الشعب. إنها

(٢٥) يقوم ناثان سالمون بدراسة نقدية لهذه النظرية في كتاب

Reference & Essence. (Oxfore: Basil Blackwell, 1982)

وقد بيّن في هذه الدراسة أن بعض الصيغ الجادة لمذهب الماهية (ESsentialism) (وهو مذهب ميتافيزيقي) لا تلزم عن النظرية المباشرة للإشارة (الأخيرة نظرية في فلسفة اللغة والعلوم).

علاقة الاسم بالمسمى أي علاقة تقوم بين حدين. وهكذا تستبعد هذه النظرية الكليات أو المعاني من صورة العلاقة بين الأسماء ومسمياتها.

ومن الجدير بالذكر ان هذا التصور للعلاقة الثنائية بين الاسم والمسمى والذي يستبعد دخول طرف ثالث في العلاقة، يثير مسألة دور الكيان الذهني الذي يثيره الاسم المنطوق أو المسموع أو المكتوب في هذه العلاقة الثنائية. أليست الصورة الذهنية للمطهر هي مسمى «المطهر» على فرض أنه ليس هناك شيء تتحقق فيه صفات المطهر في الواقع. بينما نجد أن دور الكيان الذهني ـ الذي يكون موضوعا للذاكرة والذي يثيره الاسم المنطوق أو المكتوب ـ يختلف بالتأكيد عن ذلك، ولا يزيد عن كونه مصاحبا أو مرافقا للاسم ولكنه ليس مسماه. وفي ضوء التمييز الذي أثير بين الكيان الذهني الذي يكون موضوعا للذاكرة والكيان الذهني الذي يكون موضوعا للمخيلة تعاد إثارة المشكلة التي أشير إليها باختصار من قبل وهي ما مسميات أسماء اللات و «العزى» «المطهر» «بيجاسوس» . . . الخ. وطرح هذه المشكلة مرة تلو الأخرى يشير إلى أهميتها وأنها الدافع الأول والأخير وراء التزام عدد كبير من الفلاسفة المعاصرين بالنظرية الوصفية للاسم لأنها توفر تفسيرا محددا وواضحا للمشكلة.

الحجة الثالثة والأخيرة في مجال إثبات النظرية الوصفية للاسم هي أننا قد نكتشف أحيانا إشارة واحدة لاسمين اثنين. فمثلا قد نرى نجما في السماء عند الأفق في المساء فنسميه هسبرس. ونرى نجما في السماء عند الأفق في الصباح فنسميه فوسفرس. ونكتشف فيما بعد أن ما رأيناه في المساء هو ذات ما رأيناه في الصباح. فلو لم يكن «هسبرس» يعني نجم المساء، وفوسفرس يعني نجم الصباح لما كان هناك اختلاف بين قضية الهوية الواقعية هـ١، وقضيتي الهوية الضروريتين هـ٢، هـ٣

هـ١ : هسبرس = فوسفرس

هـ٢ : هسبرس = هسبرس

هـ٣ : فوسفورس = فوسفورس

ويتضح الاختلاف بين هـ١ من جهة وكـل من هـ٢ و هـ٣ في أننا إذا اعتـبرنا أولا كذب هـ١ محتملا فإن كذب كـل من هـ٢ و هـ٣ محال. وثـانيا أن معـرفة زيـد بفوسفرس يلزم عنها معرفته بـ هـ٣، وأن معرفة زيد بهسـبرس يلزم عنها معـرفته بـ هـ٣. ولكن هـ١ لا تلزم عن أي من القضيتـين هـ٢ و هـ٣. فقد يعـرف زيد نجم فـوسفـرس وقـد يعـرف نجم هسـبرس بـدون أن يعـرف أن فـوسفـرس هـو هـو هسبرس(٢٦).

وبعبارة أخرى فـإن اعتبار «هسـبرس» و «فوسفـرس» مجرد أسـماء تدل عـلى مسمياتها دون أن يكون لها معنى، يستلزم القـول بعدم التفـريق بين هـ١ من جهـة وكـل من هـ٢ و هـ٣ من جهة أخـرى، وذلك منـاف لحقيقة الأمـر، فالقضيـة هـ١ تخبرنا بمعلومة لم نكن على علم بها بينما نجد أن القضايا هـ٢ و هـ٣ تحصيل حـاصل ونستنتج من هذه الحجة أن نظرية الدلالة المباشرة غـير صحيحة ممـا يدعم صحـة النظرية الوصفية.

هذه الحجة أوضح تصورا وأقدر على الإقناع من الحجتين السابقتين، لكنهـا تثير مشكلة فلسفية شائكة تمتد جذورها إلى أفلاطون، عندمـا طرح مسـألة مـا إذا كان ثمة اختلاف بين الهوية والوجود(٢٧) وقبل ذلك عندما أثار هيرقليـطس مسألـة ما إذا كان من الممكن أن نخطو في ذات النهر مرتين.(٢٨) والمشكلة في إطار الحجة التي تدعم النظرية الوصفية للاسم هي هل حدود عـلاقة الهـوية أشيـاء (كيانـات انطولوجية) أم مجرد عـلامات لغـوية. فـالحجة المـطروحة تثبت المـطلوب فقط إذا

(٢٦) L.Linsky **Names & Descriptions p. 14.**

(٢٧) انظر أفلاطون السفسطائي (255c) عندما يبحث في العلاقات بين الأنواع أو المثل الكبرى فيبين أنه من المحال أن يكون مثال الوجود هو هو مثال الهوية وذلك باستعمال البرهان التالي:

١ ـ لنفرض الهوية = الوجود

٢ ـ وبما أن الحركة موجودة

٣ ـ وبما أن السكون موجود

٤ ـ اذن يلزم أن السكون في هوية مع الحركة.

٥ ـ وذاك محال اذن الهوية = الوجود

(٢٨) Heraclites **Logos** Par. 91.

كـانت هـ١ ، و هـ٢ ، وهـ٣ قضايـا تتعلق بكيانـات تنتمي إلى مقولـة ميتـافيـزيقيـة واحدة، أي تنتمي إلى نوع واحد.

قد يبدو لنا أن هناك اعتبارات تدعو إلى نفي هذا الفرض. فمثلا إذا أخذنا أولا هـ١ ، وجدناها قضية هوية صادقة عـلى اعتبار مـدلول الاسمـين فقط. لكن هـ١ تصبح قضية كاذبة على اعتبار الاسمين «فوسفرس» و «هسبرس» أي أن هـ١ : «فوسفرس» = «هسبرس» . فالاسم «فوسفرس» ليس هو هو الاسم «هسـبرس». أما بالنسبة لكل من هـ٢ و هـ٣ فليس هناك اختلاف بين هـ٢ هسبرس = هسبرس

و هـ٢* «هسبرس» = «هسبرس» من جهة، وبين

هـ٣ فوسفرس = فوسفرس

هـ٣* «فوسفرس» = «فوسفرس»

وبعبارة أخرى، فإن الفرق بين هـ١ من جهة وكل من هـ٢ و هـ٣ من جهة أخرى يعود في الدرجة الأولى إلى افتراض أن حدود علاقة الهوية واحدة في القضايا الثلاث. أما إذا قبلنا بالفرض القائـل إن صدق قضـايا الهـوية يعتمـد على حـدي العلاقة أي قبلنا بالنظرية النسبية للهوية، فقدت الحجة الثالثة قدرتها على الإلـزام بقبول النظرية الوصفية للاسم. وينشأ عن النظرية النسبية للهوية أيضا كذب كـل من هـ٢ و هـ٣ عـلى اعتبار مـواقع العـلامات أو اللغـة الطبيعيـة التي تكتب بها أو ألـوانها مثلا. فـالحد الأيمن «هسـبرس» = الحد الأيسر «هسـبرس» و «هسبرس» = Hesperus و «هسبرس» (باللون الأسود) = هسبرس (باللون الأحمر) والحد الأيمن «فـوسفرس» = الحـد الأيسر «فـوسفـرس»، و «فـوسفـرس» = Phospherus ، «وفـوسفرس» (بـاللون الأسود= فـوسفرس بـاللون الأحمر). والحقيقـة أن مشكلة العـلاقة بـين العلامـات أو الرمـوز أو الأسماء من جهـة والأشياء من جهـة أخـرى مشكلة حقيقية تنشأ عن تعدد أسماء الشيء الـواحد أحيـانا وتعـدد إشارات الاسم الواحد أحيانا أخرى فالعلاقة بـين الاسم وما يشـير إليه ليست عـلاقة تنـاظر أعني ليست علاقة واحد بواحد.

إلا أن مسألة التحليل المناسب لتصور الهوية نسبيا كان أم مطلقا لا تؤثر على المسألة التي تنطوي عليها هذه الحجة، وهي «كيف يعقل ألا تكون بعض قضايا الهوية الواقعية تحصيل حاصل في حالة اقتصار الاسم على الإشارة بدون المعنى؟ وقد يبدو لنا ان الاعتراف بأن بعض قضايا الهوية الواقعية ليست تحصيل حاصل غير ملزم بتبنى النظرية الوصفية. فتوفير التفسير الجزئي لما هو فوسفرس (أي أنه النجم الذي يظهر عند الأفق في الصباح) هو معيار لمعرفة فوسفرس. أما اعتبار الجهل بأن «هسبرس» جواب صحيح على السؤال «من هو فوسفرس» جهلا بما هو فوسفرس فمسألة أخرى تعتمد على معيارنا لما يكون جهلا بفوسفرس. ولكننا لا نعتبر في غالب الأمر أن الجهل بأن فوسفرس = هسبرس معيار للجهل بما هو فوسفرس، وبالتالي فلا تناقض في إسناد معرفة فوسفرس لشخص ما، وإسناد معرفة هسبرس إليه بدون أن يعرف أن هسبرس = فوسفرس.[٢٩]

إن الحجة الثالثة تثير أيضا إشكالية معرفة الهوية وكيف يجوز تحليلها. هل القول «يعرف زيد فوسفرس» مثلا يستلزم القول «بأن زيدا يعرف جميع المعلومات الفلكية والميثولوجية عن ذلك النجم»، الذي يبدو عند الأفق في الصباح، وأنه مثلا كوكب «سيار» في حقيقة الأمر، وأن هذا الكوكب هو هو عشتار البابليين، وعشتروت الفينيقيين، وأفروديت اليونان، وفينوس الرومان . . الخ أم أن معرفة زيد بفوسفرس لا تستلزم أكثر من معرفته بأن هناك شيئا يدعى أو يسمى فوسفرس. وبعبارة أخرى، هل تكون معرفة اسم الشيء كافية لمعرفة هويته أم أن المعرفة بالماهية تغني عن المعرفة بالاسم في معرفة الهوية.

وباختصار شديد يمكن أن نلخص فحوى الحجة الثالثة بالقول لو كان المعنى الوحيد للاسم هو اشارته، لما كان للاسمين فوسفرس وهسبرس الإشارة نفسها أي المسمى نفسه، ولما كان هناك فرق بين:

(٢٩) يرد هذا النقد العام للنظرية الوصفية للاسم

G.P Baker & Hacker Wittgenstein **Meaning & Understanding** (Oxford: Basil Blackwell 1980,1984) p. 244.

وقد قمت بتطبيقه على المثال المذكور في البحث.

هـ١ فوسفرس = هسبرس

هـ٢ فوسفرس = فوسفرس

هـ٣ هسبرس = هسبرس

لكن حقيقة الأمر أن هناك فرقا جوهرياً بين هـ١ وكل من هـ٢ و هـ٣.

إن الرد على الحجة الثالثة يأتي في إطار تسويغ الاختلاف بين هـ١ من جهة وكل من هـ٢ و هـ٣ من جهة أخرى. وبموجب هذا الرد فإن سبب الاختلاف بين هـ١ وهي هوية واقعية وكل من هـ٢ وهـ٣ وهي قضايا هوية ضرورية يعود إلى أن لكل اسم علمي يستعمل في الإشارة إلى شيء مجموعه من المعلومات أو الصفات التي ترتبط به في الذهن، وتشكل في مجموعها ملفا ذهنيا. وهذا الارتباط يشبه إلى حد كبير العلاقة التي تقوم بين عنوان ما ومجموعة من المعلومات في الكمبيوتر. بحيث يسمح استعمال العنوان بالحصول على المعلومات المخزونة في الكمبيوتر. وبعبارة أخرى، لكل اسم علم في ذهن الشخص مجموعة من المعلومات التي تصنف تحت ذلك الاسم. فلدى سماع الاسم من قبل الشخص، تتدفق المعلومات المرتبطة به. ولمزيد من الإيضاح يمكن أن نشبه العلاقة بين اسم العلم والمعلومات المرتبطة به بصناديق الفهرس في المكتبة. فالصندوق يشتمل على جميع المعلومات التي نعرفها عن الاسم المكتوب على الصندوق، فهو بمثابة المنفذ الذي يفتح الباب على مصراعيه لتتدفق المعلومات الموجودة في الملف الذهني. والملف الذهني هذا يشتمل فقط على المعلومات التي يعرفها الشخص أو يعتقد بصدقها في حالة اسم واحد وواحد فقط. فمثلا أمام اسم فوسفرس نجد المعلومات التالية «نجم يظهر في الصباح، نجم يبدو عند الأفق، كوكب سيار، شديد اللمعان، كان معبودا في كثير من الديانات البدائية القديمة . . . الخ. ونجد أمام اسم

(٣٠) يرد هذا التصور لدور اسم العلم في مقال من تأليف Michael Lockwood بعنوان:

«Identity & Reference» in Milton Munitz (ed) **Identity & Individuation** (N.Y.N.Y University Press 1977) pp. 199-211.

على الرغم من تأكيد المؤلف أن تصوره مجايد فيما يتعلق بالجدل القائم بين النظرية الوصفية والنظرية المباشرة للاسم.

هسبرس مثلا»، «نجم يظهر في المساء»، «يبدو عند الافق . . . ».

وهكـذا . . ففي حالـة قضية الهـوية الـواقعية الصـادقة نجـد أن المتحدث يفـترض أن للمستمـع أكـثر من ملف واحـد حـول المسمى. ولمـا كـان للمسمى اسمان، كان له أيضا ملفان مستقلان. ولا يتحقق الهدف من تأكيـد قضايـا الهويـة الواقعية ـ في حالة قبولها حقائق مسلم بها ـ إلا عندما يقوم المستمع بـدمج الملفـين معـا في ملف واحد فقط.(٣١) وهكـذا لا نجد في ملف فـوسفرس مـا يفيد أنـه في هوية مع هسبرس ولا في ملف هسبرس ما يفيد أنه في هوية مع فوسفرس.

يعود الاختلاف بـين هـ١ وكل من هـ٢ و هـ٣ إلى أن القضيـة هـ١ تشتمل على اسمين اثنين وليس اسماً واحـداً فحسب كما في هـ٢ و هـ٣. ولـذلك نجـد أن هناك ملفين ذهنيـين يشتمل كـل منهما عـلى المعلومات المـرتبطة بكـل من الاسمين وعنـد سـماع الجملة هـ١ فـإن المعلومـة الجـديـدة المتضمنـة في المحمـول وهي = فوسفرس (في هوية مع فوسفرس) تفرغ في الملف الـذهني لهسفرس ولـذلك تـوفر القضية هـ١ خبرا لم نعرفه من قبل. وبعبارة أخرى فإن هـ١ تبدد الجهل الذي كان متمثـلا في فـراغ الملف الـذهني لهسفـرس من أي شيء يبـين عـلاقتـه بـالاسم فوسفرس. وهـذا شرط ضروري لكون القضيـة خبريـة. فلا خـبر بدون جهـل. وعند تفريغ هذه المعلومة الجديدة يتضح أن الملفين هما ملف واحـد ولذلـك يصبح بالإمكان فيما بعد الحصـول على المعلومـات في الملف الذهني عنـد استعمال أي من الاسمين.

أما بالنسبة الى هـ٢ و هـ٣، فهناك ملف واحد نفترض وجوده عند المستمـع والمتحدث على حد سواء. فليس هناك تفريغ معلومات ولا خبر جديد لم نعرفه من قبل وبالتالي فلا جهل أيضا. ولـذلك نعتـبر هـ٢ و هـ٣ قضايـا تحصيل حـاصل. وتلخيصـا لكل مـا تقدم، أقـول إن الاختلاف بـين هـ١ من جهـة وكـل من هـ٢ و هـ٣ يعود إلى أن القضية الأولى تشتمل على اسمين وبالتالي تفترض وجـود ملفين ذهنيين مستقلين تقوم القضية ـ على فرض أنها صادقة بدمجهـا في ملف واحد. أمـا

(٣١) المصدر السابق p. 209

القضيتان الثانية والثالثة فتشتملان على اسم واحد فقط أي ملف ذهني واحد فحسب، فالقضية لا تفيد خبرا على الإطلاق، لأنها لا تفرغ معلومة جديدة عن اسم العلم، ولذلك تكون القضية مجرد تحصيل حاصل.

إن تصور «الملف الذهني» في إطار الرد على الحجة الثالثة دفاعا عن النظرية الوصفية، يقوم على فرضين مثيرين للجدل. الفرض الأول هو أن قضية الهوية يمكن تحليلها في إطار القضية الحملية، أي أنها تشتمل على موضوع ومحمول(٣٢). أما الفرض الثاني فهو أن مضامين الملف الذهني لا تدخل طرفا في العلاقة بين اسم العلم ومدلوله، أي أن العلاقة تبقى ثنائية الأطراف، والقول بغير ذلك يناقض الأطروحة الأساسية لنظرية الدلالة المباشرة لاسم العلم، وهي أن التصور الذهني أو «المعنى» لا يدخل طرفا في العلاقة المباشرة بين الشيء واسمه. إن تصور الملف الذهني على الرغم من ذلك يفيد في فهم القضايا التي تتضمن حدودا للاشارة ومنها قضايا الهوية. فقد ساد آنفا، اعتقاد عام مفاده أن دور حد الإشارة ـ عندما يكون في محل الموضوع يقتصر على عزل الشيء المعين وتحديده فحسب. ثم يأتي بعد ذلك دور المحمول في إضفاء الصفات عليه. أما الآن، فقد أصبح حد الإشارة ـ من وجهة نظر المتحدث ـ مؤشرا لملف ذهني عند المستمع تفرغ فيه المعلومات المتضمنة في المحمول(٣٣). وهذا القول لا يتعارض مع القول بثنائية العلاقة بين الاسم والمسمى إلا في إطار الخلط بين معنى الاسم وحامله. فعندما نقول إن محمدا قد مات فالمقصود أن حامل الاسم قد توفى، لا معناه.(٣٤) إلا أن هذا القول لا ينفي أن الأسماء قد تثير في الذهن تصورات معينة، لأن الأسماء كلمات والكلمات نادرا ما تنطق أو تسمع أو تقرأ بمعزل عما يواكبها من معطيات محسوسة داخلية أو خارجية في البيئة اللغوية للشخص. أي أن قيام الأسماء بوظيفة الإشارة لا يتم ضرورة بمعزل عن الوصف. وهذه حقيقة امبريقية لا منطقية

(٣٢) يبحث فريجة هذه المسألة في مقال «التصور والموضوع» الذي سبقت الإشارة إليه ص. 24

(٣٣) M. Lockwood **op cite** .p. 208

(٣٤) L.Wittgenstein **Philosophical Investigation** 79

فوظيفة الإشارة تتم في الواقع بمصاحبة المعطيات الحسية التي تكون أساسا لوظيفة الوصف. بيد أنه لا يجوز أن نستنتج من ذلك أن الملف الذهني هو مسمى الاسم. فالعلاقة بين الاسم والمسمى ثنائية لا ثلاثية أي أن المعاني أو التصورات الذهنية (بما في ذلك الملف الذهني) لا تدخل طرفا ثالثا في العلاقة. ولذلك كانت النظرية المباشرة لاسم العلم تعارض كل محاولات رد اسم العلم إلى وصف محدد أو مجموعة من الصفات المحددة. ولا تقبل برد «دوار الشعب» وهو اسم علم إلى مجموعة من الأوصاف المحددة. بل إن هذا المثال يمكن اعتباره مثالاً مضاداً يكذّب التحليل الكلاسيكي للقضية الوجودية السالبة التي تتضمن اسما أسطورياً، وتتضح أهمية هذا المثال في دحض التحليل الكلاسيكي إذا تنبهنا إلى حقيقة أن هناك أكثر من دوار في منطقة الشعب. ومن هنا يسقط تحليل القضية الوجودية السالبة التي تتضمن اسما أسطوريا في إطار الوصف المحدد الذي ينفي التعدد.

الجزء الثاني
محمـــول الوجـــود

تبين، في الجزء الأول من الدراسة أن التحليـل الوصفي لـلأسماء لا ينجـح بـالنسبة «لـدوار الشعب»، وذلك لأن «دوار الشعب» يشكـل مثـالا مضـادا لهـذا التحليل. فهناك أماكن أخرى في الشعب تتمثل فيها صفة الدوار، وعليـه لا يمكن اعتبـار «دوار الشعب» وصفا محـددا . وقد عـرضت الحجج التي تـدعم التحليـل الوصفي حجة تلو الأخرى ثم عرضت الردود المناسبة لكل منها على التـوالي. وقد آن الأوان للعودة إلى القضية الأساسية (١) والبحث فيما إذا كان يتسنى إنقاذها من مفارقة الإشارة[٣٥] مع المحافظة على حقيقة أن (١) قضية خبرية تفيد معلومـات لم تعرف من قبل.

(١) دوار الشعب لم يعد موجودا

لنفرض أن (١) قضية خبرية، وأن «دوار الشعب» وهـو اسم علم موضـوع القضية ، إن المطلوب هو البحث فيما إذا كـان «لم يعد مـوجودا» محمـولا يسند إلى المـوضوع صفـة عدم الـوجود أم لا . إن هـذه المشكلة هي إحدى المشكـلات التي تتفـرع إليها المسـألة التي كـانت تعـرف في الأدبيـات الفلسفيـة التقليـديـة بمشكلة الوجود. وهذه المشكلة مظلة كبيرة تنضوي تحتها مجموعـة من المشكلات التي يمكن منـاقشة كـل منهـا عـلى حـدة، بـدون أن يستلزم حـل أي منهـا حـل المشكـلات الاخـرى. ولذلـك يكون الأمـل كبيرا في حـل بعضها عـلى الأقل. تفتيت مشكلة الوجود الكبـيرة إلى مشكلات محـدودة المجال يسـاهم بلاشـك في تحقيق التقدم في مجالات فلسفية كثيرة، وإن لم يتحقق النجاح الشامل في حل المشكلة الكبيرة دفعـة واحدة.

(٣٥) مفارقة الإشارة تنشأ عن القضية الوجودية السالبة التي تؤكد عدم وجـود مدلـول الموضـوع المنطقي للقضية، أي أن شرط وجود الموضوع ينفيـه محمول القضيـة يستعمل في بعض الأدبيـات الفلسفية اسم «لحية أفلاطون» في الإشارة إلى هذه المشكلة.

«Williams **What is existence** (oxford, Clarendon Press 1981)

وعليه، فقد تم اختيار مشكلة ما إذا كان الوجود محمولا، من بين المشكلات الأخرى، مثل مشكلة وجود الكيانات الأسطورية، ومشكلة الكيانات المجردة مثل الخواص، والفئات، والأعداد . . الخ. ومشكلة الكيانات المستقبلية والماضية.

والأطروحة الرئيسية في هذا الجزء الثاني من الدراسة هي أن الوجود محمول ضروري للمكان ومحمول جائز للكيانات الأخرى. والوجود بهاتين الصيغتين قاصر عن الوضوح المطلوب، ولذا فان تحليل القضية الوجودية السالبة يستلزم تحديد معنى الوجود من حيث جواز تطبيقه في المجال الفردي أو العام. ولتحقيق هذا الغرض يكون التحليل المنطقي للقضية (١) على النحو التالي:

(ت١) كان صحيحا أن «دوار الشعب موجود» وليس صحيحا الآن أن دوار الشعب موجود كلتاهما معا.

نلاحظ على هذا التحليل ـ ولنطلق عليه اسم «ت١» أنه يرد قضية (١) إلى قضية مركبة تتضمن قضيتين تربطهما علاقة العطف المنطقية.

القضية الأولى هي:

(ت ١ أ) كان صحيحا أن دوار الشعب موجود

والقضية الثانية هي

(ت ١ ب) ليس صحيحا الآن أن دوار الشعب موجود

ت ١ = (ت ١ أ). (ت ١ ب)

١ = ت ١

ونجد أن «دوار الشعب موجود» هو القاسم المشترك المتضمن في كل من القضيتين (ت ١ أ) و (ت ب). فالقضية (ت ١ أ) تسند إلى هذا القاسم المشترك صفة الصدق في الماضي والقضية (ت١ ب) تسند إليه صفة الكذب الآن. والقضية (ت ١) تؤكد تغيرا في الزمان بالنسبة لقيمة الصدق في القضية اللب التي تتكون منها وهي «دوار الشعب موجود» وعليه فإن التحليل الصحيح لقضية

(ت ١) يستلزم تحليلا للقضية «دوار الشعب موجود» التي تكون في مجملها موضوعا لإسناد محمولين من المستوى الثاني ـ «كان صحيحا» و «ليس صحيحا» الآن ان من أهم سمات التحليل (ت ١) أنه يكافىء من الناحية المنطقية.

(ت ٢) وصيغتها :

(ت ٢) كان دوار الشعب موجودا وهو الآن غير موجود. كلتاهما معا ويعود السبب في تكافؤ الصيغتين (ت ١) و (ت ٢) الى أن النفي بالنسبة للقضية المفردة سيان في الداخل والخارج فمثلا (د ١) و (د ٢) لهما نفس قيمة الصدق،

(د ١) دوار الشعب ليس مزدحما

(د ٢) ليس دوار الشعب مزدحما

بينما يكون الأمر مختلفا في مجال القضايا العامة أو الكلية فمثلا (ك س ١) ليست لها قيمة صدق مماثلة لـ (ك س ٢)

(ك س ١) ليس كل شارع مزدحماً.

(ك س ٢) كل شارع ليس مزدحماً.

فالقضية (ك س ١) صادقة وهي تكافىء (ك س ٣)

(ك س ٣) ليس صحيحا أن كل شارع مزدحم.

فحيث يكون النفي خارجيا فإنه يسري على القضية ككل. أما القضية (ك س ٢) فهي غير صادقة إلا على فرض أن هناك حظرا للتجول مثلا. النفي لا يسرى علي القضية ككل بل على المحمول «مزدحم» فحسب . ويمكن أن نتبين الفرق بينهما بالصيغة الرمزية لكل منهما:

(ك س ١) ~ (س) (شارع س← مزدحم س)

(ك س ٢) (س) (شارع س← ~ مزدحم س)

وتعميما لهذه البينة نقول إنه لا فرق بين النفي الداخلي والخارجي في إطار القضايا المفردة، ولذلك فلا فرق بين الصيغتين:

ليس صحيحا أن دوار الشعب موجود

دوار الشعب ليس موجودا

ويمكن التعبير عنهما بالصيغة الرمزية التالية:

~ (E س) (س = دوار الشعب)

بيد أنه ينبغي تقييد هذا المبدأ بعض الشيء لكي لا يستعمل بإطلاق في مجال القضايا الوجودية التي تنشأ عن إجراء التعميم الوجودي على القضايا المفردة. فمن الواضح أنه لا يجوز السماح بتكافؤ الصيغتين التاليتين؛

(ح ن١) ليس بعض الحيوان إنسانا.

(ح ن٢) بعض الحيوان ليس إنسانا.

كما تشهد بذلك الصيغتان الرمزيتان لهما؛

(ح ن١) ~ (E س) (ح س . ن س).

(ح ن ٢) (E س) (ح س. ن س).

فالقضية (ح ن ١) كاذبة والقضية (ح ن ٢) صادقة.

ولذلك يكون من الضروري أحيانا التمييز بين عاملي النفي الداخلي والخارجي بالنسبة للقضايا الوجودية. وعليه أُسند المحمول من المستوى الثاني «ليس صحيحا» إلى القضية ككل. فالنفي هنا يسرى على القضية وليس المحمول «موجود» ولذلك لا يجوز القول مثلا.

س ليس صحيحا موجودا

ولو حاولنا وضع صيغة مرضية تقبلها الأذن العربية وقلنا

س ليس صحيحا أنه موجود

فإننا نعيد إسناد المحمول «ليس صحيحا» إلى الجملة «أنه موجود».

ولذلك يكون من الضروري إيضاح الاختلاف الجذري بين الصيغتين:

ليس صحيحا أن س موجود

و س ليس موجودا

والسبب في ذلك لا يعود إلى الاختلاف بين النفي الداخلي والخارجي للقضايا الوجودية المفردة فحسب، بل كذلك إلى طبيعة الوجود بصفته محمولا يقبل الإسناد إلى موضوع مفرد.

إن الدافع الأساسي وراء قصر إسناد محمول النفي على القضية ككل وعدم جواز إسناده إلى محمول الوجود هو محاصرة مشكلة عدم الوجود. ولاشك أن تحقيق هذا الهدف المشروع يستحق الاهتمام من المشتغلين بالفلسفة. فمن النتائج المترتبة على ذلك ضرورة التفريق بين «الوجود» و «العدم»، واعتبار الأول محمولا فحسب، ورفض اعتبار الثاني محمولا حقيقيا يدل على خاصة.

من المسلم به أن رفض اعتبار «عدم الوجود» خاصة يجنبنا الوقوع في شباك «لحية أفلاطون»[٣٦] بيد أن ذلك لا يكون كافيا لرفض اعتباره خاصة. وعليه فاننا نعرض فيما يلي براهين تفند الخواص السالبة بصورة عامة وتنسحب بالتالي على عدم الوجود.

تدعو الحجة الأولى التي تفند وجود الخواص السالبة[٣٧] إلى أن القبول بالخواص السالبة يستلزم القول بأن عدد خواص س من الأشياء يساوي عدد خواص ص من الأشياء.

فمثلا عدد خواص مقود السيارة يساوي عدد خواص الرئيس غورباتشيف، وذلك لأنه بالنسبة لأي خاصة (خ١) فإن مقود السيارة يتمتع بها أو بمقابلها السالب (~ خ١)، بحيث إننا نستطيع أن نقيم علاقة واحد ـ بواحد بين خواص مقود السيارة وغورباتشيف. فإذا كان غورباتشيف يتمتع بخاصة الابتسامة المشرقة فان مقود السيارة يتمتع بخاصة اللاابتسامة المشرقة، وإذا كان غورباتشيف يتمتع بصلعة محترمة فإن مقود السيارة يتمتع بلا صلعة محترمة . . وهكذا . . ويلزم عن ذلك أننا نعرف خواص الشيء نوعا وعددا بشكل قبلي وليس بعديا كما سيكون الحال إذا اقتصرت فئة الخواص على الإيجابية منها

(٣٦) يطلق كواين هذا الاسم على مشكلة عدم الوجود في مقالة Quine «On What there is» وقد سبقت الإشارة إليه في هامش ١.

(٣٧) يعزو David Armstrond هذه الحجة إلى ملاحظة يوردها مكتاجرت Metaggert في كتاب **The nature of Existence** (Cambridge University Press 1921) p. 862.

فحسب. ولما كانت مسألة تساوي شيئين في عدد الخواص ونوعيتها يتقرر بعديا. فإن القول بالخواص السالبة لا يكون صحيحا.

إن المعرفة بخواص الشيء معرفة بعدية. وهذه الحقيقة لا يجوز التنازل عنها في أي حال من الأحوال. فمعرفة ما إذا كانت لغورباتشيف ابتسامة مشرقة أو صلعة محترمة، وما إذا كانت لمقود السيارة ابتسامة مشرقة أم لا، معرفة بعدية بالفعل، ولا يمكن أن تكون قبلية على الإطلاق، مع التسليم بأن هناك مبدأ قبليا لا يمكن استقراؤه بعديا، وهو أنه بالنسبة لأي خاصة خ، فان هناك احتمالين لا ثالث لهما: فإما أن يتمتع الشيء الجزئي بالخاصة خ أو يتمتع بمقابلها السلبي ~خ. وهذا المبدأ مثير للجدل، لأنه يرتكب مغالطة الخلط بين المقولات (Category mistake) فما يعتبر خاصة مناسبة لمقولة ما قد لا يكون كذلك بالنسبة لمقولات أخرى. ففي مقولة القيم مثلا لا يعقل التماس الخواص المكانية. الفضيلة ليست مستديرة ولا غير مستديرة.[٣٨] ومقود السيارة لا يتمتع بابتسامة مشرقة ولا بابتسامة غير مشرقة. فخاصة التمتع بالابتسامة لا تلائم على الإطلاق ما يقع خارج فئة الحيوان القادر على التعبير عن مشاعر الفرح والحزن.

الحجة الثانية لرفض الخواص السالبة هي ذات الحجة التي تستعمل لرفض الخواص المنفصلة. وتفيد هذه الحجة أن المصادرة بالخواص المنفصلة تقطع الصلة التي تقوم بشكل طبيعي بين خواص الشيء وقواه السببية[٣٩] فمن الطبيعي أن تكون هناك علاقة وثيقة بين السمات التي تميز الشيء وقدراته وأفعاله. فمثلا من خواص الماء أن له كثافة نوعية معينة وهذه الخاصة تؤثر في قدراته التفاعلية مع العناصر الأخرى.

أما على فرض تمتع الماء بالخاصة المنفصلة (ب ٧ ف) لأنه يتمتع بخاصة ب

(٣٨) يعزو Armstrong هذا الرد على مكتاجرت الى E. Khamara بدون أن يذكر أي معلومات ببليوغرافية عنه.

(٣٩) يأخذ Armstrong هذه الحجة عن M. Tooley «The Nature of Laws» **Candian Journal of Phiosophy** (1977) 7

مثلا ويفتقر إلى خاصة ف، فإنه عندما يقوم بفعل ما مثلا (يذيب الملح) فانه يفعل ذلك بوصفه متمتعا بخاصة ب (كثافة نوعية معينة). أي أن الخاصة المنفصلة (ب ٧ ف) لا تضيف شيئا إلى قدراته وأفعاله مما يرجح أن (ب ٧ ف) ليس خاصة. ويمكن أن نتصور هذه الحجة في تطبيقها على الخواص السالبة فنقول أنه على فرض أن الماء يتمتع بالصفة السالبة غير ملون أو بدون رائحة أو بدون طعم، فما هي النتائج السببية المترتبة على ذلك بالنسبة لقدرات الماء وأفعاله؟.

تعتمد الحجة الثالثة والأخيرة(٤٠) لدحض الخواص السالبة على حقيقة منطقية مفادها أن علاقة الفصل قابلة للتعريف في ضوء حدى العطف والنفي. فمثلا الصيغة ~(ب ٧ ف) وتعبر عن خاصة منفصلة تكافىء الصيغة (~ب ٨~ ف). ولما تم إثبات استحالة الخواص المنفصلة. كانت الخواص السالبة المكافئة لها مثيرة للجدل على أقل تقدير. ونظرا إلى أن هذه الحجة تعتمد على الخواص المنفصلة والخواص المنعطفة فربما كان من المفيد المرور سريعا على هاتين المجموعتين من الخواص.

---

(٤٠) Armstrong **op cite** p.26

وتفصيل هذه الحجة كما ترد في كتاب ارمسترونج هي:

١ ـ لنفرض أنه إذا كان «ف» محمولا، وكان ~ ف قابلا للتطبيق، فان «~ ف» محمول أيضا.

٢ ـ لنفرض أيضا أنه إذا كان «ف١» محمولا، و ب محمولا، وكانت (ف ٨ ب) قابلة للتطبيق فإن (ف ٨ ب) تكون محمولا.

٣ ـ لنفرض أن (ف) محمول وأن (ب) محمول.

٤ ـ لنفرض أن (~ ف ٨ ب) و ~ (~ ف ٨ ~ ب) صيغتان قابلتان للتطبيق.

٥ ـ وحيث إن (~ ب. ~ ف) قابلة للتطبيق، .·. كل من (~ ب) و(~ ف) قابلة للتطبيق أيضا.

٦ ـ وحيث إن (ب) و (ف) خواص، (~ ب)، و (~ ف) محمولات أيضا.

٧ ـ وحيث إن (~ ب. ~ ف) قابلة للتطبيق، .·. (~ ب. ~ ف) محمول أيضا.

٨ ـ وحيث إن ~ (~ ب . ~ ف) يقبل التطبيق.

. . ~ (~ ب . ~ ف) محمول أيضا

٩ ـ ولكن ~ (~ ب . ~ ف) = ب ٧ ف

١٠ ـ وحيث إنه تم إثبات استحالة الخواص المنفصلة.

١١ ـ . .·. الخواص السالبة مثيرة للشك والجدل على أقل تقدير.

يتم التعبير عن الخواص المنفصلة في صيغة محمول مركب يتكون من محمولين تقوم بينهما رابطة الفصل المنطقية. وتكون الصيغة المركبة صحيحة في حال تحقيق أي من الطرفين ويمكن تركيب هذه الخواص إذا توافرت إحدى الخاصيتين فمن واقع أن سقراط حكيم (أي أن خاصة الحكمة متحققة بالفعل في سقراط) نحصل على الخاصة المنفصلة (حكيم أو جميل) بدون أن يترتب على ذلك مفارقات منطقية. بيد أن الحجتين الأولى والثانية ـ ضد الخواص السالبة ـ يمكن تطبيقهما على الخواص المنفصلة أيضا. ويمكن أن نضيف حجة أخرى تؤكد أن جواز الخواص المنفصلة يعارض مبدأ هوية الخاصة الحقيقية في جزئياتها المختلفة.

يتلخص هذا المبدأ في أن الأحمر في أ هو هو الأحمر في ب. وعليه يتشابه أ و ب من حيث المشاركة في خاصة الاحمر. فلنفرض الآن أن أ يتمتع بخاصة ف١، ويفتقد خاصة ف٢، بينما يتمتع ب بخاصة ف ٢. ويفتقد خاصة ف١. ولما كانت الخواص المنفصلة تسمح باستنتاج خاصة (ف١ ٧ ف٢) المركبة من خاصة ف١ فحسب أو خاصة ف٢ فحسب، فمن العبث أن نستنتج من هذه الفرض أن أ يشابه ب لاشتراكهما في الخاصة المنفصلة (ف ١ ٧ ف٢)[٤٢].

توجد براهين صورية كثيرة[٤٣]، لا داعي للخوض فيها الآن، على مجموعة الخواص المنعطفة. ويمكن الاكتفاء بالمثال التالي لابراز الجانب الحدسي بقبول هذه الخواص.

اذا قلنا إن سقراط حكيم ثم أضفنا إلى ذلك أن سقراط أفطس الأنف، فمن المعقول أن نستنتج من ذلك أن سقراط حكيم وأفطس الأنف. ويمكن وضع هذا التصور الحدسي في صورة المبدأ العام.

(ف ١) أ ف ١

---

(٤١) باستعمال قاعدة الاضافة (Demorgan)

(ف) ← (ف ٧ ب) و (ب) ← (ب ٧ ف)

(٤٢) Armstrong **op cite** p. 24

(٤٣) انظر التفاصيل في الفصل رقم 15 من كتاب Armstrong **A Theory of Universales.** pp. 30-32.

(ف ٢) أ ف ٢

أ = أ

اذن (ف ١ . ف ٢) أ

فاذاً تمتع أ بالخواص المفردة ف ١ وف ٢ فمن المعقول أن نستنتج أنه ـ أي أ ـ يتمتع بالخاصة المعطوفة المركبة (ف١ . ف٢).

يبدو أن هذا المبدأ بحاجة إلى التقييد بعض الشيء قبل تعميمه على جميع الخواص. فقد يكون أ قد تمتع بصفة ف١ في طفولته ثم تمتع بصفة ف٢ في شيخوخته فمن غير المعقول أن نطلق عليه الآن الصفة المركبة (ف١ . ف٢) . فمثلا إذا كان بدينا في طفولته ونحيلا في شيخوخته ، لا يعقل أن يطلق عليه الآن الصفة المركبة (بدين ونحيل) . ولذلك يجب تقييد الزمان الذي يتمتع فيه أ بخاصة ف١ ، والزمان الذي يتمتع فيه أ بخاصة ف٢ . القيد المطلوب، إذن، يتلخص في إضفاء صفة زمنية على تمتع الأفراد بالخواص، بمعنى أن تحديد زمان تمتع أ بخاصة ما يصبح جزءا لا يتجزأ من التأكيد بأن أ يتمتع بخاصة ف١ أو ف٢ ـ الخ وعندئذ يعقل أن نستنتج أن (ف١ في زمن ١ . ف٢ في زمن٢) خاصة مركبة يتمتع بها أ وهي خاصة أزلية مطلقة دون زمان.

وبما أننا سنعرض موضوع العلاقة بين الزمان والخواص عندما نتحدث عن بعض البينات المؤدية إلى اعتبار الوجود محمولا، فإن في وسعنا أن نؤكد ها هنا، وبشكل عام، أن هناك ثلاثة أنماط من المحمولات فيما يتعلق بالزمان(٤٤). النمط الأول يتضمن المحمولات التي تتحقق في الشيء طوال فترة وجوده ، وفقط في أثناء وجوده. وهذه المحمولات نوعية، طبيعية، مثل إنسان، حيوان، حديد، زجاج، أنثى . . . الخ .

(٤٤) انظر Mchael Woods «Existence & Tense» in **Truth & Meaning** (ed. Gareth Evans & John McDowell oxford Clarendon press 1976) p. 256.

نجد مقابلا للنمط الثالث في النحو العربي ويسمى الصفة المشبهة انظر عباس حسن جـ ٣ ص ٢٨١ وما بعد.

النمط الثاني يتضمن المحمولات التي تتحقق في الشيء في زمن ما، وخلال وجوده فقط وتستلزم في غالب الأحيان، تفاعلا سببيا حاليا مع شيء آخر، مثل: جالس، يأكل. النمط الثالث والأخير[٤٥] يتضمن المحمولات التي إذا صدقت على الشيء في زمن ما مرة واحدة صدقت عليه في كل مرة. وهذا النمط الأخير من المحمولات لا يستلزم إسناده وجود الشيء، فإسناد محمول الشهرة إلى الفنانه. أم كلثوم ـ مثلاـ لا يستلزم وجودها.

أن هذا التقسيم الثلاثي لأنماط المحمولات التي تدل على خواص مؤشر للتقسيم الذي نلتزم به في اللغة عندما نخلع على الفرد خواصا معينة في صيغتي الفعل والاسم العام. فالفعل في اللغة أداة للتعبير عن الخواص التي تقبل التحديد الزمني أي التأريخ. فكل خاصة يتم التعبير عنها في محمول، باستعمال صيغة الفعل، تنتمي إلى النمط الثاني، وذلك لأنه يمكن أن نثير سؤالا يبدأ «بمتى» فالعبارة «سقراط جالس» تتحول إلى «جلس سقراط». وعندما نسأل متى؟، فان الزمان الذي حدث فيه الفعل يفيد في الإجابة على السؤال.

أما اذا قلنا «سقراط إنسان»، فإن السؤال عن زمن تحقق الخاصة (الإنسانية) في سقراط تثير الدهشة والاستغراب على أقل تقدير.[٤٦]

اذا كان التحليل السابق للقضية (١) قد اعتمد على اعتبار الوجود، محمولا، فمن الضروري الرد على الحجج التي ترفض اعتبار الوجود محمولا للأفراد. ونبدأ الآن بعرض الحجة الأولى، ثم مناقشتها، ونتلو ذلك بعرض ثم

---

(٤٥) يثير هذا النمط من الخواص مسألة التمييز بين الخواص الحقيقية والخواص غير الحقيقية Cam-bridge property، والتي لا تستلزم في موضوع الإسناد مثل «مشهور». وينبغي أيضا أن نلاحظ أن هذا التصنيف الثلاثي للمحمولات لا يستنفد أنماط المحمولات بشكل عام، بل يقتصر على أنماط المحمولات بالمقياس الزمني. لمعرفة الأنماط الأخرى التي تنشأ عند استعمال مقاييس أخرى.
انظر: Armstrong **op cite** pp. 14-18

(٤٦) انظر Anil Gupta **The Logic of Common Nouns** (Yale University Press New Haven 1979). حيث يعارض المؤلف التوجه التقليدي في المنطق لضم الأسماء العامة إلى مقولة المحمول، ويبين أهم مظاهر الاختلاف بين المحمول والأسماء العامة في إطار الدور السيمانطيقي لكل منهما.

مناقشة الحجة الثانية التي ترفض النظر إلى الوجود بوصفه محمولا .

تقوم الحجة الأولى على مبدأين رئيسيين .(٤٧)

الأول : لا يكون ب محمولا في قضية إلا إذا كان خاصة أو نوعا .

الثاني: لا يكون ب خاصة إلا إذا كان مفيدا في الفصل بين فردين ورصد التشابه بينهما، ولا يكون ب نوعا إلا إذا اشتركت مجموعة من الأفراد في الاتصاف به .

وبتطبيق المبدأين السابقين على الوجود، نجد أنه ليس خاصة، لأنه لا يفيد في التمييز بين الأفراد كما أنه لا يمكن أن يتشابه شيئان في الوجود. فلا يمكن أن نقول أن س و ص يتشابهان في الوجود أو أنهما يختلفان فيه. وحيث أنه لا يمكن أن يشترك شيئان في الوجود فلا يمكن أن يكون نوعا ينعت مجموعة من الأفراد . وحيث أنه يلزم عن ذلك ان الوجود، ليس خاصة ولا نوعا، فإنه لا يكون محمولا في قضية .

هذان المبدآن صحيحان من جهة ما يعقل حدسا. فالمبدأ الأول يكاد أن يماثل الشرط الضروري والكافي الذي يضعه أرسطو لما لا يكون جوهرا بالمعنى الأولى(٤٨). والمبدأ الثاني يعرّف الخاصة والنوع بتعريفات تتفق مع التصور الحدسي لهما. بيد أن الاعتراض على المبدأين قد يتعلق بمدى قابليتهما للتطبيق في مجال الوجود. فمن الجائز حدسا أن نميز بين فئتين من العناصر، ويتسم أفراد الفئة الأولى بخاصة الوجود، ويفتقر أفراد الفئة الثانية إليها. فقد تتضمن الفئة الأولى ف١ جميع العناصر التالية: (غورباتشيف، دوار دسهان، الطريق الدائري الرابع، مدرسة البيان، منظمة الأمم المتحدة، العدد ٤ ، أنا) وقد تتضمن الفئة الثانية

(٤٧) ترد هذه الحجة في مقال A. MacIntyne بعنوان: «Being» في

Encyclopedia of Philosophy Vol. L. pp. 273-277.

وإن كنت قد أعدت صياغتها بعض الشيء.

J. E. Nolt «What are possible worlds? **Mind** Vol XCV 380 (Oct.86) *

يميز بين نوعين من الضرورة: «الضرورة الضعيفة» و . الضرورة القوية في تصور العالم الممكن.

(٤٨) انظر ارسطو المقولات الكتاب الخامس الفصل الأول. عندما يقول أن الجوهر بمعنى أولى لا يقال على موضوع ولا يكون في موضوع .

ف٢ كـلاً من (جمال عبـدالناصر، دوار الشعب، الحـرب العالميـة الثالثـة، عصبة الأمم، الدائرة المـربعـــة، العنقـــاء).

نـلاحظ بمقارنـة الفئتين ـ ويمكن أن نضيف لكـل منهما عنـاصر أخـرى ـ أن هنـاك خاصـة واحدة يشـترك فيها أفـراد ف١ ، ويفتقر إليهـا أفراد الفئـة الثانيـة. فالخاصة الوحيدة التي يشابه فيها ميخـائيل غـورباتشيف العـدد ٤ هي الوجـود. والخاصة التي يختلف فيها ميخائيـل غوربـاتشيف عن جمال عبـدالناصر هي أيضـا الوجود، على الرغم من تشابههما في خواص أخرى، مثلا الابتسامة المشرقة، مركز القيادة السياسية . . . الخ. وكما أن اللون الأحمر يجميع بين العناصر في فئة ف٣، ويفرقهما عن العناصر في ف٤ ؛

ف ٣ : (الدم، الرمان، الجمر . . . الخ).

ف ٤ : (الخبيز، الأسنان، علم الأمم المتحدة . . . . الخ).

فإن خاصة الوجود تجمع بين عناصر فئة ف١ ، وتميز أفرادها عن عناصر فئة ف٢ ، بدون أن يستلزم ذلك القول بوجود خاصة عدم الوجود[٤٩]. وبـالتالي فـإن الوجود خاصة تفيد في رصد التشابه والاختـلاف بين مجمـوعتين من الأشيـاء، كما يتبين من الاختلاف بين (ف١) و (ف٢).

وقبل أن نقيّم هذا الـرد على الحجـة الأولى، سنعرض للحجـة الثانيـة التي ترفض القول بأن الوجود محمول. وتقع هذه الحجة في مقدمتين ونتيجة.

(٤٩) ظهرت مؤخرا مقاله من تأليف B. Miller بعنوان **Exists' & Existence** تدعم أيضا هذه الأطروحـة ولكن من اتجاه مغاير **Review of Metaphysics** Vol XL 2 (Dec. 1986) pp. 237-270

ويعرض David Armstron في كتابه «Universals & Scientific realism» **A Theory of Universals** Cambridge University Press 1978) pp. 23-29.

أربـع حجج لإنكـار الخواص السـالبة في إطـار إنكار الخـواص المنفصلة والسالبـة، ودفـاعـه عن الخواص المتعاطفة.

ونلاحظ أن الحجة الثـالثة التي يسـوقها ضـد الخواص السـالبة هي ذاتهـا المستعملة ضد الخـواص المنفصلة.

وفي رأيي أن الحجة الأولى ومفادها أنه من الصعب تشابه الجـزئيات في الـلاخاصـة، حجة واهيـة تقوم على ما يصعب أو لا يصعب تصوره حـدسيا. فمن الـواضح اختـلاف الأشخاص من حيث قدراتهم الحدسية على التصور.

١ ــ إذا كان «موجود» محمولا من المستوى الأول، فالقول «سقراط غير موجود» يؤكد أن تغيرا حصل في سقراط عندما لم يكن موجودا.

٢ ــ ولكن لا تغير يحدث في ما لا يكون موجودا.

٣ ــ إذن من المحال أن يكون «موجود» محمولا من المستوى الأول(٥٠).

المقدمة الثانية أكثر ثباتا أمام النقد من المقدمة الأولى لبداهتها. أما المقدمة الأولى فتكتنفها صعوبة أساسية، تتمثل في المصادرة بأن البدء في الوجود والانقطاع عنه تغير في سقراط. وهذه المصادرة لا تستقيم إلا إذا كان البدء في الوجود اكتسابا لخاصة الوجود والانقطاع عنه فقدانا له. والفرض الأخير بدوره لا يستقيم إلا إذا كان سقراط موجودا لاستقبال خاصة الوجود ثم لافتقاده. وعليه يصح القول بأن سقراط يكتسب الحكمة أو الطول أو انفلونزا حادة ولكن لا يصح القول بأنه يكتسب الوجود على الاطلاق. فالقول «بدأ سقراط في الوجود» لا يستلزم أن تغيرا قد حصل في سقراط(٥١) وبعبارة أخرى، يمكن أن نتصور أن الوجود محمول لا يكتسب ولا يفقد، وفي هذا يختلف الوجود عن كثير من محمولات المستوى الأول التي تسند إلى الأفراد.

لقد اشترطت الحجة الأولى أن المحمول في أي قضية هو ما يكون خاصة أو نوعا، ثم حددت الخاصة بأنها ما يفيد التفريق بين فردين ورصد التشابه بينهما، وحددت النوع بأنه ما تشترك فيه مجموعة من الأفراد. وتحقيقا لهذا الشرط وجدنا أن الوجود يقوم بهذا الدور في التمييز بين الفئتين ف١ و ف٢. ثم تأتي الحجة الثانية لتصادر بأن ب لا يكون محمولا من المستوى الأول، إلا إذا كان قابلا للاكتساب والافتقاد، مما يستبعد جميع الخواص النوعية لأنها لا تكتسب ولا تفتقد. فسقراط لا يكتسب في أي لحظة زمنية الخاصة النوعية (الإنسانية) ولا يفقدها في أي لحظة. وبموجب هذا الأمر يكون معيار المحمول في الحجة الثانية

(٥٠) C.J.F. Williams. «on Dying» **Philosophy** Vol. 44 (1969) Quoted in B. Miller . «In defense of the Predicate Exists» **Mind** Vol. 84, 1975.

(٥١) B. Miller «In Defense to the Predicate Exists» & «Exists and Existence» **The Review of Metaphysics** Vol. XL No. 2 (dec. 1986) pp. 237-270.

أخص من معيار المحمول في الحجة الأولى: ومن هنا يبدو أن الوجود لا يلتزم بشرط الحجة الثانية للمحمول، ويخرج من مجموعة محمولات المستوى الأول، شأنه شأن المحمولات الصورية أو ما يطلق عليها أحيانا اسم محمولات كمبردج(٥٢).

ويمكن اعتبار كانت Kant أول من دعا إلى التفريق بين المحمول المنطقي (الصوري) والمحمول الحقيقي، وذلك في إطار نقده للحجة الانطولوجية المتعلقة باثبات وجود الله(٥٣).

فالمحمول الحقيقي ـ عند كانت ـ هو الذي يضيف تصوره شيئا إلى تصور الموضوع، فيوسّع مفهوم اللفظ الدال عليه. وهذا يعني أن ما يكون محمولا بالفعل في سياق ما قد لا يكون كذلك في سياق آخر. ولكن وحيث أنه يكون قادرا على القيام بذلك الدور في سياق ما فإنه يكون محمولا حقيقيا. فالمحمول الحقيقي هو الذي لا يكون تصوره متضمنا في تصور الموضوع. فعندما نقول

«الدجاجة أنثى»

فان لفظ «أنثى» لا يقوم بدور المحمول الحقيقي في هذه القضية، لأنه لا يضيف شيئا إلى مفهوم الموضوع. لفظ الدجاجة يتضمن أصلا مفهوم الانثى ،

---

(٥٢) يستخلص B. Miller هذه التسمية من Pcter Geach **God and the Soul** p. 71-2.
الذي يستعمل اسم Cambridge criterian للتمييز بين التغيرات الحقيقية في الأشياء والتغيرات التي تسند إليها بسبب تغير في أشياء أخرى مرتبطة معها. ومعيار كمبردج هذا مأخوذ عن فلاسفة كمبردج الكبار مثل رسل ومكتاجرت.

(٥٣) Kant **Critigue of pure Reason** B 626 Translated by Norman Kemp Smith (New York st. Martin's Press Fourth Printing) p. 504.
قارن هذا التعريف للمحمول الصوري بتعريف Wittgenstein للمحمول الصوري «على الرغم من (أنه) من المستوى الأول، إلا أنه لا يسند خاصة حقيقة إلى الموضوع، بل يقوم فقط بوضعه في مقولة B. Miller «Exist & Existence» op cite p. 251.
ومن الأمثلة المطروحة للمحمول الصوري «٢ عدد» . ناصر «اسم علم». ويلاحظ Miller أن المحمول الصوري بهذا المعنى لا يتغير إسناده على الإطلاق، ولذلك لا يجوز اعتبار «موجود» محمولا صوريا لإنه يتغير إسناده، فمثلا «زيد موجود» تكون صادقة ثم كاذبة.

ولذلك لا يقوم لفظ «أنثى» بتحديد مفهومه. أما اذا قال الطبيب للمرأة الحبلى بعد الفحص بجهاز السونار: الجنين أنثى

فان لفظ «أنثى» يقوم بدور المحمول الحقيقي في هذه القضية، لأنه يضيف شيئا إلى مفهوم الموضوع، ويحده. ومن هنا يمكن اعتبار «أنثى» محمولا حقيقيا لأنه يقبل القيام بهذا الدور في بعض القضايا.

وعندما نأتي إلى «موجود» فإننا نلاحظ أنه لا يقوم بدور المحمول المحدد في أي سياق على الإطلاق. فعندما نقول على سبيل المثال:

الدجاجة موجودة

فان مفهوم الدجاجة لا يختلف على الإطلاق ، ولا يتسع مفهومه عن مفهوم «الدجاجة» في قولنا.

الدجاجة أنثى

ويمكن أن نوضح التصور أكثر باستعمال المثال الكلاسيكي الذي استخدمه كانت بالإشارة إلى النقود. فعندما نقول

الدينار موجود

فان لفظ «موجود» لا يضيف شيئا إلى مفهوم «الدينار» فالدينار هو الدينار موجودا كان أو غير موجود. إن الدينار في الجيب هو الدينار في الذهن من حيث هو دينار. فالدينار في الجيب لا يزيد ولا ينقص فلسا واحدا عن الدينار في الذهن. فعندما نقول إن الوجود ليس محمولا حقيقيا بل مجرد محمول صوري ، فالمقصود بذلك أن لفظ موجود لا يضيف شيئا على الإطلاق إلى مفهوم الدينار.

ولذلك نجد أتباع الحجة الثانية يصرون على أن:

«الدينار موجود»

لا يعني أكثر من أن لتصوّر الدينار ما صدقات، أي أمثلة بالفعل، فهو تصور متحقق في الواقع instantiated وليس فارغا. وعندما نقول إن للدينار ما صدقات، فإن موضوع الإسناد تصور، والمحمول في هذه الحالة محمول من

المستوى الثاني لا الأول، لأن موضوع الإسناد ليس شيئا مفردا مثل سقراط، وهذه السيارة . . . الخ، بل هو تصور. ونجد عند فريجه معيارا محددا للفصل بين الموضوع المفرد والتصوّر، فالتصوّر concept هو اللفظ الذي يجوز جمعه، أما الموضوع المفرد «object» فلا يجوز جمعه. ولما كان لفظ الدينار يجيز الجمع وجمعه دنانير، فإن «الدينار موجود» قضية تقبل الترجمة في منطق المحمول الكمي إلى الصيغة التالية:

(E س) (س الدينار)

ويمكن قراءة هذه الصيغة على الوجه التالي:

«هناك دنانير» أو «توجد دنانير»

أي أن تصور الدينار له ما صدق واحد على الأقل.

تتمثل المشكلة التي تعترض طريق هذا التحلل في أنه لا يفرق بين القضية الوجودية العامة والقضية الوجودية المفردة فالصيغة (E س) (س دينار) تعبّر عن القضية الوجودية العامة، مثلها مثل القول «هناك فلاسفة». أما إذا أردنا أن نعبر عن القضية الوجودية المفردة المقابلة، وهي «الفيلسوف موجود»، فان الصيغة (E س) (س فيلسوف) لن تكون كافية للتعبير عنها، لأن القضية «الفيلسوف موجود» لا تكون صادقة إلا إذا كان الفيلسوف شخصا واحدا، وواحدا بالعدد، وهو الذي تتمثل فيه هذه الصفة. أما الصيغة (E س) (س فيلسوف) فإنها تتحول إلى قضية صادقة إذا تمثلت صفة الفيلسوف في أي شخص كان بدون أن يستلزم ذلك شخصا معينا بالذات، ويمكن أن تكون الصفة متمثلة في أكثر من شخص.

قد يرد على هذا الاعتراض بالإشارة إلى جواز فصل القضية الوجودية المفردة عن القضية الوجودية العامة، وذلك بإضافة إحدى الصيغتين وهما:

أ : [(ص) (ص فيلسوف) ← س = ص]

ب : . (س = الفيلسوف)

الصيغة أ هي الصيغة التي إذا أضيفت إلى القضية الوجودية العامة. حولتها إلى وصف محدد، فمثلا الفرق بين:

هناك رئيس لفرنسا

وبين الرئيس الفرنسي موجود

هو الفرق بين :

((E س) (س رئيس لفرنسا)

وبين :

((E س) س رئيس لفرنسا . (ص) (ص رئيس لفرنسا←س = ص)

أما الصيغة ب فانها تغني عن إضافة الصيغة المحددة واستبدالها بالاسم، مثلا :

((E س) (رئيس لفرنسا . س = ميتران)

إلا أن الاعتراض على تحليل الوجود بوصفه محمولا من المستوى الثاني لا يزال قائما، لأن جميع المحاولات لإضافة الصيغة المحددة إلى الهوية تعجز عن الفصل بين نوعين من الفردية :

هناك أولا شخص معين بالذات «سقراط مثلا»، وهناك ثانيا فردية شخص واحد بالتعيين. النوع الأول من التعيين لا يقبل الرد الى الاوصاف والمحمولات أيا يكن نوعها. أما النوع الثاني من التعيين فهو كل ما نطمح إلى الحصول عليه من المحمولات والأوصاف(٥٤).

ويمكن أن نبين الفرق بين هذين النوعين من الفردية بالمثالين التاليين :

١ ــ الفرد الوحيد الذي تتحقق فيه الصفة ف يقظ الضمير

٢ ــ سقراط يقظ الضمير

في المثال الأول يصلح أي فرد كان بدون تحديد، أن يكون حجة تجعل (١) قضية صادقة، إذا توفرّت فيه صفة ف. أما بالنسبة لقضية (٢) فإنها تتعلق بفرد معين لا أي فرد تتحقق فيه صفة معينة. فبالنسبة للقضية (٢) يعقل أن نشير إلى فرد ، ونسأل هل ذاك هو الفرد الذي تتعلق به قضية (٢) وذلك لأن (٢) لا

(٥٤) Op-cit B. Miller «Exists & Existence» pp. 241-242.

تصدق إلا بواسطة فرد معين تتعلق به، وهو سقراط. أما بالنسبة للقضية (١) فالسؤال «هل ذاك الفرد هو من تتعلق به القضية (١)؟ لا معنى له على الإطلاق - فالفرد المشار إليه قد يجعل (١) قضية صادقة، ولكن القضية لا تتعلق به مثلما تتعلق قضية (٢) بفرد معين.

وينبغي عدم إساءة فهم هذا الفرق بوصفه دليلا على أن تحليل القضية التقليدية إلى موضوع ومحمول لا يجوز رده دائما إلى التحليل الكمي للمحمول. فالعكس هو المطلوب، وهو أن بعض القضايا التي تقبل التحليل الكمي للمحمول لا تقبل التحليل التقليدي للقضايا في ضوء الموضوع والمحمول. فالقضية (١) قضية من هذا النوع بينما تقبل القضية (٢) التحليل التقليدي بالإضافة إلى التحليل الكمي للمحمول. فمن الواضح أن قضية (٢) تقبل التحليل في ضوء الموضوع والمحمول فيكون سقراط موضوع القضية، ويقظ الضمير محمولها. وتقبل (٢) أيضا تحليلا إخرا وهو «يصدق عن سقراط أنه يقظ الضمير» بحيث يكون «يقظ الضمير» محمولا من المستوى الأول «ويصدق عن سقراط أنه يقظ الضمير» محمولا من المستوى الثاني. أما القضية (١) فلا تقبل التحليل التقليدي لأن «الفرد الوحيد الذي تتحقق فيه الصفة ف ليس شخصا معينا ولذلك لا يمكن أن يكون موضوعا للمحمول «يقظ الضمير»[٥٥].

ومن المهم أن نشير إلى الخلط الذي يحصل أحيانا بين الفرد المعين والفرد الوحيد الذي تتحقق فيه صفة معينة، على اعتبار أن سقراط هو أي فرد يكون في هوية مع سقراط، فحتى لو سلمنا من حيث الواقع أنه ليس هناك إلا شخص معين يكون في هوية مع سقراط، فان أي فرد قد يكون - من حيث المبدأ - في هوية مع سقراط.[٥٦] «= سقراط» صفة معينة لا تتحقق إلا في شخص ما، أي شخص فالفرق بين القضية الوجودية العامة والقضية الوجودية المفردة هو الفرق الذي نجده بين تصورين للوجود:

(٥٥) المصدر السابق P.242

(٥٦) المصدر السابق p.243

التصور الأول للوجود هو الذي يمكن التعبير عنه تعبيرا رمزيا كافيا في منطق محمول الكم في الصيغة:

(E س) (س . . . . . .)

وهـذا التصـور لا يعني أكـثر من أن محمـول المسـتـوى الأول مـتحـقق (instantiated) ولذا فإن الوجود بهذا المعنى، تصور من المستوى الثاني، لأنـه يسند إلى المحمول من الدرجـة الأولى سمة التحقق أو التمثـل. ومن ثم يصح أن نشبـه تصور الوجود بتصور العـدد، بمعنى أن تأكيـد الوجـود نفي للصفر بـالنسبة لعـدد ماصدقـات التصور من المستـوى الأول(٥٧). هذا التصـور المنطقي للوجـود، يرد بكثرة أيضا في اللغة الاعتياديـة عندمـا نقول «هنـاك جسور» أو قبـل توجـد جسور للمشـاة فوق الـطرق بعد السريعـة «مثلا. وهـذا هو التصـور الذي لا تنشـأ عنـه مفارقات ولا يؤدي إلى التناقض.

أما التصور الثاني للوجود فإنه لا يمكن التعبير عنه بشكل صحيح، وكـاف، في منطق كم المحمول. فهو محمول يسنـد إلى الافراد لا التصـورات فعندمـا نقول مثـلا «سقراط كـان موجـودا» أو أن «دوار الشعب لم يعد مـوجودا»، فـإن السمـة المميزة للتصور الثاني للوجود هو أنه يقبل أن تسند إليـه الصفات الـزمنية، فنقـول كان موجودا، وهو الآن موجود، أو لم يعد موجودا.

ولـذلك فقـد باءت محـاولات رد التصور الثـاني للوجـود إلى التصـور الأول بالفشل. فإذا قمنا برد «دوار الشعب موجـود» إلى (E س) (س = دوار الشعب)، تبين لنا خـطأ هذا الـرد عندمـا نلاحظ أننـا نستطيـع أن نتحدث عن دوار الشعب بصيغة الماضي فنقول كان موجودا أو أنه لم يعد موجودا. ولكن من الـواضح تعـذر إسناد الصفات الزمنية الماضي ـ الحاضر ـ المستقبـل إلى علاقـة الهويـة. فقولنـا إن دوار الشعب كان في هوية مع شيء وهو لم يعد في هـوية مـع شيء لا معنى له عـلى الإطلاق. فالتصور الثاني للوجـود بوصفـه محمولا لـلأفراد يقبـل إسناد الصفـات

(٥٧) Frege, **Grundlagen** p.53 referred to by C.J.F. Williams **What's Existence p. 54.**

الزمنية أما الهوية فلا تقبل إسناد الزمان بـأي شكل من الأشكـال ولذلـك صح رد الوجود في التصور الأول إليه وفشل رد الوجود إليه في التصور الثاني. والـوجود في التصور الأول لا يجوز إسناده إلى الأفراد بل إلى التصورات.

إن التصور الثاني للوجود هو الذي يفيد في تحليل ق١
ق١ دوار الشعب لم يعد موجودا

باعتباره جمعا لقضيتي (ت^{1}ا) و (ت^{1}ب)
(ت ١ أ) كان صحيحا أن «دوار الشعب موجود»
(ت ١ أ) وليس صحيحا الآن أن «دوار الشعب موجود»

وفي القضيتـين (ت ١ أ) و (ت ١ ب) يتم إسناد الـزمان إلى الصـدق الذي يسنـد بدوره إلى القضيـة «دوار الشعب موجـود». ومن جهة أخـرى يجـوز اعتبـار الخواص الزمانية محمولات تسند إلى الوجود بمعنى التصور الثاني. فهل نستنتج من ذلـك أن تصور الـزمان في واقـع الأمر يشكـل تصورين اثنـين؛ أحدهمـا يسند إلى الوجود، والآخر يسند إلى الصدق؟ إن إسناد محمول ما إلى مفهومين أنـطولوجيـين مختلفـين، مثل الـوجود والصـدق، لا يعني غموض المحمـول أو عـدم اتسـاقـه. فالمفاهيم العامة تشترك في هذه السمة. فعلى سبيل المثال، الهوية تصـور عام يجـوز إسناده إلى الأفراد. والفئات، والأنواع، والقضايا، والرموز، والمعاني، والعلاقات . . . . . الخ[٥٨]

ان التمييز بين تصوري الوجود لا ينفي وجود علاقة بينهما، في إطار تعريف أحدهما باستعمال الآخر. ويجوز وفي هـذا الصدد، تعـريف التصور الأول للوجـود باستعمال التصور الثاني للوجود على الوجه التالي:

«يوجد س ≡ (E ز) (س موجود في ز)[٥٩]

(٥٨) انظر شفيقة بستكي «هوية الحدث والزمان» المجلة العربية للعلوم الإنسانية (صيف ١٩٨٢).
(٥٩) انظر مقالا جيدا سبقت الإشارة إليـه لمعالجـة العلاقـة بين الـوجود في المنـطق الكمي والوجـود في صبغته الزمنية في إطار نظرية الصدق عند تارسكي. ويرد فيه التعريف المذكور.
Micael Woods «existence & Tense» p. 251.

«يوجد س ∈ (E ز) (موجود (س، ز)

أي أن شيء موجود في زمن أو آخر. فئة الأشياء تشتمل إذن على ما كان أو يكون أو سيكون موجودا.

يثير هذا التعريف للوجود سؤالا قد لا تتيسر الإجابة عليه، وذلك، على اعتبار، الوجود محمولا يسند إلى الأفراد، ويفيد في الفصل بين مجموعتين من الأفراد (ف١ و ف٢) حيث تكون أفراد ف١ موجودة وأفراد ف٢ غير موجودة. وهذا السؤال هو: كيف يتسق هذا التعريف للوجود مع القول مثلا بوجود عدد زوجي بين العددين الزوجيين ٢ و ٦، علما بأن العدد الزوجي لا يوجد في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. وإذا عدنا إلى أفراد فئة ف١ و ف٢، :

ف١ (ميخائيل غورباتشيف، دوار دسمان، الطريق الدائري الرابع، مدرسة البيان، منظمة الأمم المتحدة، العدد ٤، أنا)

ف٢ (جمال عبدالناصر، دوار الشعب، الحرب العالمية الثالثة، عصبة الأمم، الدائرة المربعة، العنقاء).

نجد صعوبة جمة في التوفيق بين اعتبار الوجود خاصة يشترك فيها أفراد فئة ف١ ويفتقر إليها أفراد فئة ف٢ ـ وبين اعتبار الوجود ـ في تصور منطق كم المحمول ـ قابلا للرد إلى تصور الوجود الزماني: الآن، قبل الآن وبعد الآن. وباختصار هناك تعارض بين القول بأن الوجود خاصة يشترك فيها الأفراد ليكونوا مجموعة وبين القول برد التصور الأول للوجود إلى التصور الثاني للوجود. ويمكن وضع السؤال المثار في صيغة أخرى: هل نقول إن أفراد فئة ف١ يشاركون أو يشتركون في محمول الوجود في التصور الثاني، أن أفراد فئة ف٢ لا يشاركون في محمول الوجود في التصور الأول، باعتبار الفصل بين التصورين على أساس السمة الزمنية؟ الجواب على هذا التساؤل لا يمكن أن يكون إيجابيا، ليس لأن فئة ف١ تشتمل على العدد الزوجي ٤ وهو لا يوجد في زمان فحسب، بل أيضا، لأن ف٢ تشتمل على الدائرة المربعة والعنقاء. وهذه لا يمكن أن تتحقق (يكون لها أمثلة متحققة). إضافة إلى ذلك، فإن الحل التوفيقي لا يحل المشكلات التي تثيرها

الكيانات المستقبلية (الحرب العالمية الثالثة) من حيث المكانة الانطولوجية. وأخيرا، فإن التصور الأول يعتبر الوجود محمولا من المستوى الثاني لا الأول وبالتالي فإنه لا يسند إلى أفراد فـ٢. فالقول بوجود هذه «الكيانات» لا يعني أكثر من أن تصور الدوار متمثل في شيء، وأن تصور الحرب العالمية الثالثة متمثل في شيء آخر . . . . الخ. والقول بعدم وجودها يعني أنه لا يوجد شيء يتحقق فيه هذا التصور أو ذاك.

والجواب على التساؤل المثار لا يمكن أن يكون سلبيا تماما، لأنه لا يمكن استعمال الوجود باعتباره خاصة مشتركة بين أفراد مجموعة أو فئة ما، لفصلهم عن أفراد مجموعة أخرى، وأن لا يكون لهذه الصفة أي علاقة على الإطلاق بتصوري الوجود.

قد يبدو أن إسناد الظروف الزمنية (كان، يكون، سيكون) إلى الوجود يستلزم القول باكتساب الوجود وافتقاده، مما يستبعد معه أن يكون الوجود محمولا حقيقيا، كما تبين من الحجة الثانية المذكورة في ٣. بيد أن ذلك لا يكون لازما. فبوسعنا دائما (كما حصل بالنسبة لخاصة عدم الوجود) أن نسند الزمان إلى صدق القضية لا إلى الوجود. فبدلا من أن نقول «دوار الشعب كان موجودا» نقول «كان صحيحا أن دوار الشعب موجود». ويستبدل القول «الحرب العالمية ستكون موجودة» بالقول «سيكون صحيحا «أن الحرب العالمية الثالثة موجودة». . . . وهكذا.

وفي ضوء هذه الاستراتيجية الجديدة، قد يكون من الضروري أن نعزز الفرق بين تصوري الوجود بالإشارة إلى المثالين التاليين:

م١ : الطرق السريعة موجودة

م٢ : طريق «السفر» السريع موجود

وبيان أن الاختلاف ليس متعلقا باختلاف الموضوع في القضيتين بل باختلاف مفهومي الوجود في كل من م١ و م٢[٦٠].

(٦٠) في اطار دفاعه عن «موجود» بوصفه محمولا من المستوى الأول يستعين Barry Miller بالتمييز بين القضايا المفردة التي يكون موضوعها اسم علم وتلك التي يكون موضوعها وصفا محددا.

يبدو أن التعبير الصحيح عن م١ و م٢ يأخذ شكل الصيغتين المنطقيتين:

م *١ و م *٢ ، على فرض أن (ب = طريق، ف = سريع، أ = السفر)

م *١ = (E س) (ب س. ف س)

م *٢ = (E س) (ب س . ف س) . س = أ)

بيد أن شيئا من التأمل يبين ثمة فرقا جوهريا بين م١ و م٢ فأي شيء تتحقق فيه صفة الطريق السريع يجعل م*١ قضية صادقة. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة ل م٢، فهناك شيء معين فقط يجعل م*٢ قضية صادقة. وعليه فإن القول: «هناك شيء تتحقق فيه صفة الطريق السريع وهو في هوية مع طريق السفر»، لا يعبر بدقة عن المطلوب. ولذا يكون من الضروري بيان هذه السمة الجوهرية للقضية م* باعتبار الوجود محمولا من المستوى الأول يسند إلى السفر فنقول

م**٢ = E س (ب س. (ف س. س = أ). (م س)

وبذلك تكون الصيغة (م س) هي التعبير الصحيح عن محمول الوجود في التصور الثاني، بينما تكون الصيغة (E س) تعبيرا عن «هناك» أو «يوجد» في التصور الأول. يتبين الفرق بين م١ و م٢ بالإشارة إلى أن م١ = م٣

م٣ = بعض الطرق السريعة

حيث يكون الأمر المطلوب تأكيده في م٣ هو محمول «سريع» بالنسبة لبعض الطرق. وباستعمال مبدأ التعميم الوجودي Existential generalization يمكن الحصول على م٤ :

م٤ = هناك طريق سريعة.

أما م٢ فلا تكافىء م٥

م٥ = «السفر» طريق السريع.

وذلك لأننا لا نستطيع أن نستنتج من م٥ قضية وجودية عامة على غرار م٤، إلا إذا أضفنا إلى ذلك أن «طريق السفر موجود»

وثمة حجة صورية أخرى تبين اختلاف التصور الأول للوجود عن التصور الثاني وتقوم على مقدمتين:

المقدمة الاولى: كل محمول يسند إلى نوع يختلف بإطلاق عن المحمول الذي يسند إلى فرد.

المقدمة الثانية: «موجود» محمول يسند إلى الأنواع والأفراد معا إذن يعبر لفظ «موجود» عن تصورين اثنين يسند أحدهما إلى الأنواع (التصور الأول)، ويسند الآخر إلى الأفراد (التصور الثاني). وبعبارة أخرى فإن التصور الأول محمول من المستوى الثاني، والتصور الثاني من محمولات المستوى الأول[٦١]

قد يبدو أنه يمكن تفنيد المقدمة الأولى بالإشارة إلى مبدأ تعدي الإسناد. فإذا قبل المبدأ تيسر لنا إيجاد أمثلة كثيرة للمحمولات التي تسند إلى الأنواع والأفراد معا.

فمثلا «عاقل» محمول يسند إلى سقراط و الإنسان، على حد سواء. لأن الإنسان عاقل وسقراط إنسان، إذن سقراط عاقل. فكل ما يسند إلى الإنسان يسند أيضا إلى أفراده على السواء. بيد أنه لا يجوز أن نستنتج من ذلك أن «عاقل» لا يعبر عن تصور واحد بل يعبر عن تصورين اثنين. وبالمقابل فان هناك أمثلة مضادة لمبدأ تعدي الإسناد. فإذا اسند محمول كثير والعدد الى البشر وقلنا «البشر كثيرة العدد»، ثم أسند «بشر» إلى زيد، وقلنا زيد بشر، فمن غير المعقول أن نستعمل المبدأ المذكور ونقول زيد كثير العدد[٦٢].

ومن جهة أخرى يمكن المحافظة على مبدأ تعدي الإسناد «إذا تم تقييده بعض الشيء، وذلك بتحديد استعماله بالنسبة لمحمولات من ذات المستوى. ولذلك يسقط المبدأ عندما يطبق على محمولين متباييني المستوى، مثل «كثير العدد» و «بشر». فالأول ينتمي إلى المستوى الثاني أما الثاني فإنه ينتمي إلى المستوى الأول. ويعود السبب في سقوط المبدأ إلى اختلاف العلاقة بين الفرد ومحمول المستوى الأول الذي يسند إليه من جهة، والعلاقة بين محمول المستوى الأول ومحمول

(٦١) B. Miller »In Defemce of the predicate» Exists **Mind** Vol. 84 (1975) p. 342-343.

(٦٢) انظر هامش (٥٧).

المستوى الثاني من جهة أخرى(٦٣).

أما المقدمة الثانية، فيمكن إثباتها بالإشارة إلى الفارق في الدرجة أو المستوى بين القضيتين التاليين:

(١) الفيل موجود أما حورية البحر فلا

(٢) الفيل موجود أما الديناصور فلا

يجوز التعبير عن الفارق بين القضية (١) والقضية (٢) بالإشارة إلى أن القضية (١) تقارن بين نوعين من الأشياء، وبالتالي فإن الوجود يسند إلى «يكون فيلا». أي أن التصور «يكون فيلا» متحقق في أشياء، ولذلك يكون من المعقول أن نعقد مقارنة بينه وبين التصور «حورية البحر» الذي لا يتحقق في شيء على الإطلاق. أما بالنسبة للقضية (٢) فالمطلوب مقارنة أفراد لا تصورات، وقد يستحسن التعبير عن المعنى المقصود بالقول:

(٢)* الأفيال موجودة أما الديناصورات فلا

في القضية (٢)* ، أسند محمول الوجود إلى أفراد الفيلة لا إلى النوع العام. وهكذا فإن القضية (٢) لا تعقد مقارنة بين «أن يكون فيلا» وبين «أن يكون ديناصورا». فلو كان الأمر كذلك، لما كانت القضية كاذبة فحسب، بل كانت

(٦٣) في رأي فريجة تتخلص المغالطة المنطقية في حجة ديكارت الانطولوجية لاثبات وجود الله في الخلط بين وقوع تصور ضمن تصور اخر Falling within وإدراج تصور تحت تصور آخر subordination فتصور من المستوى الأول يمكن أن يقع ضمن تصور من المستوى الثاني. مثلا «يكون عددا أوليا» تصور من المستوى الأول يقع ضمن تصور من المستوى الثاني. كذلك يوجد عندما نقول «هناك أو يوجد عددأولي». ويمكن لتصور من المستوى الأول أن يخضع لتصور من المستوى الأول عندما نقول «كل مربع رباعي الزاوية فتصور «مربع» وهو تصور من المستوى الأول يدرج تحت التصور «رباعي الزاوية» وهو أيضا تصور من المستوى الأول. وتصور الأخير سمة من سمات تصور الله أو الكيان الإلهي.

أي أن الوجود جزء من تكوين الألوهية. وهذا يعني أن تصور الوجود مدرج تحت تصور الألوهية. وهو أمر لا يتحقق إلا على فرض أن التصورين ينتميان إلى مستوى واحد. وهذا غير صحيح لأن الألوهية تصور من المستوى الأول والوجود تصور من المستوى الثاني. أي أن الوجود لا يكون أبدا سمة لتصور من المستوى الأول.

«أما» مضللة تماما، لأنه لن يكون هناك معنى للمقارنة بين شبه الجملة الأولى وشبه الجملة الثانية فيها.(٦٤)

دار البحث حتى الآن في السمات التركيبية (الشكلية) التي تفصل بين تصوري الوجود. وقد حان الوقت كي نبحث الفرق في المعنى بين التصورين. التصوّر الأول محدد واضح المعنى من الجهة المنطقية، وقد تم التعبير عنه في القول: «أن يوجد هو أن يكون قيمة لمتغيّر مقيّد»(٦٥). أما التصور الثاني فإنه بحاجة إلى تحديد واضح للمعنى لفصله عن التصور الأول. وأول معنى قد يتبادر إلى الذهن بوصفه مكافئا لموجود هو «قابل للتجربة» أو «الذي يكون سبب فكرته في الذهن خارج الذات»(٦٦). وبعملية استبدال المتكافئات نقول: إن «طريق السفر السريع موجود» قول يعني أن «طريق السفر السريع قابل للتجربة»، أي أن فكرة طريق السفر السريع في الذهن ليست هلوسة، ولم تنشأ من الذات، بل تكونت بتأثير الطريق على الذات(٦٧). وبعبارة أخرى، نقول إن فكرة طريق السفر السريع من ضمن فئة الأفكار التي تكونت بفعل شيء مؤثر في الذات. بيد أن هذا التعريف للوجود يفضي إلى التناقض. فإذا قلنا إن فكرة طريق السفر السريع ضمن فئة الأفكار التي تكونت بفعل شيء مؤثر في الذات، استلزم الأمر «وجود» أفكار أخرى لم تتكون من خلال شيء مؤثر في الذات. وحيث أن لفظ «موجود» يعني أن «الفكرة تكونت بفعل شيء مؤثر في الذات أو «قابل للتجربة» ، فإن عملية استبدال بسيطة تؤدي إلى القول المتناقض «من بين الأشياء القابلة للتجربة أشياء لا تقبل التجربة» أو «من بين الأفكار التي تكونت بفعل شيء مؤثر في الذات أفكار لم تتكون بفعل شيء مؤثر في الذات».

(٦٤) B. Miller **op cite** p. 344-345

(٦٥) Quine, «On what there is» Op. cite p.8.

(٦٦) Frege «Dialogue with Punjer on Existence» in G. Frege **Posthumous writings** (Basil Black-well Oxford, 1979) p.52-53.

شريك فريجة في هذه المحاورة هو عالم اللاهوت البروتستانتي برنارد بنجر (١٨٥٠ ـ ١٨٨٥) الذي كان أستاذ كرسي في جامعة ييتا منذ ١٨٨٠.

(٦٧) المصدر السابق ص 64

والحقيقة أننا إذا أردنا أن يكون «موجود» محمولا حقيقيا، أي أن يكون ذا محتوى فيجب أن نسمح ببعض الظروف التي تجيز نفي «أ موجود» ، أي أن هناك بعض الموضوعات التي تنفي عنها الوجود، وعندئذ لا يكون تصوّر الوجود مناسبا لتفسير «هناك طرق سريعة»، عندما يكون معنى هذه العبارة أن الشيء الذي له وجود يقع تحت تصور طريق سريع. فعندما تساءل العالم ليفيرنيه «هل هناك كوكب خلف مدار أورانوس؟ «لم يكن يتساءل عما اذا كان سبب فكرة الكوكب خلف مدار أورانوس شيئا خارج الذات. وعندما يثور الجدل حول وجود الله فإن الأمر لا يتعلق فيما إذا كان سبب فكرة الله خارج الذات أم لا(٦٨).

المعنى الثاني قد يفيد في الفصل بين تصوري الوجود،ويساهم في تحديد معنى التصور الثاني للوجود، كما يرد في القضية (٢) في القسم الرابع التي تعقد مقارنة بين الفيل والديناصور. إنك إذا بحثت عن ديناصور فلن تجده الآن(٦٩)، لأنه غير موجود، أما إذا بحثت عن فيل فإنك ستجده، مثلا، في حديقة الحيوان أو في رحلة سياحية إلى أدغال الهند. وقد يرد على هذا التحديد بالإشارة إلى أنه إذا كان «أ موجود» يعني أننا «نجده في مكان ما»، فإن الديناصور يكون موجودا أيضا، في متحف التاريخ الطبيعي مثلا. بيد أن هذا الرد لا يدحض المعنى المقترح، لأن ما نجده في متحف التاريخ الطبيعي ليس ديناصورا، بل هيكلا عظميا لديناصور كان موجودا، لم يعد موجودا لانقراضه. وبذلك يكون معنى القول إن «الديناصور غير موجود «هو أننا لن نجد ديناصورا حيا»، ومعنى «سقراط غير موجود» هو أنه «توفى(٧٠) منذ ٢٥ قرنا من الزمان». ومعنى «دوار الشعب لم يعد موجودا» هو أننا

---

(٦٨) المصدر السابق ص 64

(٦٩) انظر ابن رشد: **تهافت التهافت** VIII ٤٣ و 91

(٧٠) يعارض Harry Silverstein هذا التحليل للموت في مقال له بعنوان:

«The Evil of Death» **Journal of Philosophy** Vol. 77.7 (July 1980) pp. 401-423.

يدعو فيه إلى أن سقراط على الرغم من موته موجود. فالوجود في الماضي يخبرنا بموقع الوجود في الزمان، وليس بانية الوجود، مثلما يخبرنا الوجود في الجابرية مثلا بمكان الوجود وليس بانّية الوجود.

«لا نجد مكانا في الشعب على شكل دوار»، فمعالم الدوار قد اختفت تـاما لتحـل محلهـا الجسور المعلقـة، وإشارات المـرور على الشـوارع الفرعيـة، التي تربط بـين شوارع القاهرة، وبغداد، والاستقـلال، والفحاحيـل، وبيروت. دوار الشعب لا يكـون موجـودا بهذا المعنى إلا إذا تحققت في المكـان جميع الشروط والصفـات التي تجعـل منـه دوّار الشعب، أي مجمـوع الخـواص التي تتـطابق مـع دوار الشعب. وسقـراط لا يكـون مـوجـودا إلا إذا تحققت الشروط والخـواص التي تتـطابق مـع سقراط، والحرب العالمية الثالثة لا تكون موجـودة إلا إذا تحققت مجموعـة الشروط والسمات التي نجدها في الحروب العالمية.

بيـد أن هذا التحـديد لمعنى الـوجود ـ في التصـور الثاني ـ لا يستلزم القـول بعدم وجود معنى واحد مشترك للوجود، يتم بمقتضاه إسناد خاصة واحدة إلى جميع الأفراد الذين ننعتهم بالوجود. وقد يبدو أن الأفراد الذين يشكلون عناصر فئة ف١ لا يشتركون في صفة واحدة، بـل إن لكل منهم مجمـوعة من الصفـات والشروط، التي يتم بموجبها إسناد الوجود إليهم. فوجود غورباتشيف ليس هو هو وجود أبراج الكويت، ولا هو هو وجود مدرسة البيان، ولا وجودي ولا وجـود العدد الـزوجي ٤. بيـد أن ذلك لا يثبت أن تصـور الوجـود يختلف من حالـة إلى أخرى، بـل إن الشروط الضروريـة والكافيـة لوجـود الدوار مثـلا تختلف عن الشروط الضروريـة والكافية لوجود غورباتشيف. فهنـاك شروط محددة ينبغي تحققهـا لوجـود الدوار، ومن أهمهـا وجود المكـان إلا أن المكان شرط ضروري وإن لم يكن كـافيـا لـوجـود الـدوار، ولذلـك يمكن أن نقول إن دوار الشعب لم يعـد موجـودا. ولكن يستحيل ذلك بالنسبة للقول «مكان دوار الشعب لم يعد موجودا». فالمكان لا يوجد في زمان ولـذلك لا تصلح صيغـة الوجـود الزمـاني في التعبـير عنـه. بيـد أن هـذا لا يثبت اختلاف تصور «وجود الدوار» عن وجود المكان بـل يشير فقط إلى اختـلاف تصور الدوار عن تصور المكان.

ويلزم عن ذلـك أنه يمكن للتصـور ذاته أي الـوجـود أن يتحقق في الـزمـان وخارج الزمان . وفي هذا يتشابه تصور الوجود والعقلانية. فمن جهة نستـطيع أن

نسند العقلانية إلى سقراط ، مثلا، عند تناوله الزرنيخ في السجن، أي في زمن معين، ويمكن أن نسند العقلانية إلى الإنسان من جهة أخرى بدون أن يلزم عن ذلك أن النوع الإنساني عاقل في زمان ما.

التصور الثاني للوجود إذن تصور واحد، وإن اختلفت طبيعة أو هوية الأفراد الذين يسند إليهم محمول الوجود هذا. فالاختلاف بين القضايا التالية أ، ب، جـ، د، هـ لا يعود إلى اختلاف في تصور محمول الوجود فيها، بل إلى الأفراد الذين نسند إليهم الوجود، أي إلى الاختلاف بين غورباتشيف ، ودوار دسمان، العدد الزوجي، ومدرسة البيان ومنظمة الأمم المتحدة.

أ ـ غورباتشيف موجود

ب ـ دوار دسمان موجود

جـ ـ العدد الزوجي ٤ موجود

د ـ مدرسة البيان موجودة

هـ ـ منظمة الأمم المتحدة موجودة

ويمكن أن نعبر عن التصور الثاني للوجود في إطار القضايا أ، ب، جـ، د، هـ، بطريقة أخرى، وذلك بالإشارة مثلا إلى أن تصور الوجود في هذه القضايا يشكل أسرة أو عائلة قد يشترك بعض أفرادها في بعض السمات، بدون أن يستلزم ذلك توفر مجموعة من السمات الضرورية والكافية لانتماء الأفراد إلى هذه الأسرة. فكما أن تصور «لعب» يمثل أسرة من الألعاب التي لا نجد بين أفرادها سمات ضرورية وكافية لانتمائها إلى أسرة واحدة، بل يمثل مجرد سمات عائلية متشابهة قد نجد بعضها في فردين فقط دون الآخرين[٧١]، كذلك الحال بالنسبة لتصور الوجود. فقد نجد السمة الزمنية في أ، ب ، د، هـ، لكننا لا نجدها في جـ مثلا، وقد نجد سمة ضرورة الثبات المكاني في ب دون الآخرين وهكذا.

ويمكن أن نحدد المعنى الثاني، بدقة أكثر، بإشارة التساؤل التالي: هل نقبل

(٧١) Wittgenstein **Philosophical Investigations** 66 (The McMillan Co. 3rd printing 1969) p.31
بحسب علمي لم يتطرق أحد حتى الآن إلى هذه الاستراتيجية في الأدبيات الفلسفية.

بصدق القضية أ «غورباشيف موجود» إذا وجدنا غورباتشيف جسدا مسجى لا حياة فيه، أو وجدناه جسدا حيا فحسب، ولكن لا يقدر على الحركة والإحساس والتفكير.

الحقيقة أنه من الصعب الإجابة على هذا السؤال بهذه الصيغة، فهو يصادر بمقارنة مسبقة بين غورباتشيف ـ كما نعرفه نحن عن طريق وسائل الاعلام ـ وحقيقة غورباتشيف، كما هو في ذاته وكما تعرفه زوجته وأولاده وأصدقاؤه. فلو كنا نعرفه في طبيعته الحقيقية، أي ماهيته التي لا يكون بدونها، لتحفظنا على صدق القضية، واعتبرناها كاذبة لا محالة. فالموجود أمامنا ليس غورباتشيف الإنسان بل جثة هامدة.

وبعبارة أخرى فإن لفظ «موجود» بهذا المعنى يعني «حيا قادراً على السلوك الذي تتحدد به ماهية الإنسان[٧٢]، إن تأكيد القضية غورباتشيف موجود تأكيد لانية [٧٣] غورباتشيف، أي ماهيته التي لا هوية له بدونها، فغورباتشيف لا يكون

(٧٢) ظهر مؤخرا مقال بعنوان: «The Dead» تأليف

Palle Yourguau **Journal of philosophy** (Feb. 87)

يدافع فيه عن قضية أن الاموات كيانات غير موجودة، لأن الوجود = الحياة. وينسحب القول ذاته على الذين لم يولدوا بعد. ويستمد المقال تبريره الصوري من النسق المنطقي الذي يوفره Terence Parsons للكيانات غير الموجودة في كتابه **Non-Existent Objects** (New Haven: Yale University Press 1980) Part II Chap 4pp. 63-154.

ومن الجدير بالذكر أن المقال المذكور يجمع بين منطق كم المحمول واعتبار الوجود محمولا يسند إلى الأفراد. ويعبر الرمز (Ei) عن محمول الوجود. فعندما نريد أن نقول إن بعض الأشياء غير موجودة نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

(E س) (~ Ei س)

بحيث يكون (E س) = عامل الكم الوجودي، و (~ Ei) = غير موجود.

(٧٣) الفارابي الحروف ص ٦١ . . . . تسمى الفلاسفة الوجود الكامل انّية الشيء وهو بعينه ماهيته ـ ويقولون «وما انية الشيء» يعنون ما وجوده الأكمل وهو ماهيته.

انظر د. محمد عبدالهادي أبو ريدة رسائل الكندي الفلسفية (القاهرة. دار الفكر العربي. مطبعة حسان ١٩٧٨ الطبعة الثانية ص ٢٦. هامش رقم ٢ للفظ «انية» حيث يشير إلى الجدل الدائر بينه وبين د. عبدالرحمن بدوي حول أصل الكلمة وكيفية تشكيلها والمعنى المترتب على ذلك.

غورباتشيف إلا إذا كان إنسانا. وعندما نقول «غورباتشيف موجود» فإننا نؤكد هويته الإنسانية، مثلما نؤكد هوية الدوار المكانية عندما نقول: «دوار الشعب موجود»، ولذلك لا نعتبر دوار الشعب موجودا حتى لو عثرنا، في المتحف الوطني، على بعض بقايا الأسمنت المسلح الذي استعمل في رفع الدائرة وسط الدوار عن مستوى الأرض، بوصفها آثارا للدوار الشهير.

بيد أن هذا التحديد لا يستلزم القول بأن القضية أ تكافىء القضية أ*، «غورباتشيف إنسان حي». أي أن «غورباتشيف موجود»، = «غورباتشيف إنسان حي» لأنه لو كان هذا الاستنتاج صحيحا لاستلزم الأمر اعتبار القضية «الفقيد موجود» تناقضا صارخا، مع العلم أن هذه القضية قد ترد بصدق في إطار حوار بين شخصين يبحث أحدهما عن جثة الفقيد لشكه في ضياعها مثلا، لعدم وصولها إلى المكان المطلوب.

ومن جهة أخرى فإن هذا الاستنتاج يمنع الجمع بين القول بأن موجود = انسان حي، والقول بصدق القضايا ب، جـ، د، هـ. فمن الواضح ان استبدال لفظ «موجود» في تلك القضايا بلفظ «إنسان حي» يحيلها إلى قضايا كاذبة. وعليه فمن المحال أن يكون للفظ «موجود» معنى «إنسان حي». لذا وجب التنويه إلى أن القول بأن معنى «موجود» هو «إنسان حي»، مقيد بإطار الكائنات الحية فقط. فعندما ندعو إلى إسناد الوجود إلى غورباتشيف عدم إضفائه على عبدالناصر مثلا، فإن المقصود إسناده أو عدم إضفائه هو ما لا يكون غورباتشيف غورباتشيف إلا به، وما لا يكون عبدالناصر إلا به ، أما عندما نتحدث عن «دوار دسمان» ، مثلا، ونقول «دوار دسمان موجود» فإن لفظ «موجود» لم يعد يعني ما هو «حي» أو «إنسان» ، بل يعني طريقاً على شكل دائرة تسير فيه السيارات، للانتقال من شارع إلى آخر في حي دسمان. فماهية الدوار أنه طريق دائري . وهكذا فعند الدعوة إلى صدق أ، ب، جـ، د، هـ، فإننا ندعو في الوقت نفسه إلى صدق إسناد ماهيات موضوعات القضايا أ، ب، جـ، هـ، إليها.

تأكيد الوجود إذن تأكيد لماهية،[٧٤] على أن نفهم «الماهية» بوصفها الجواب الذي نحصل عليه عندما نسأل «ما هو» ؟ أو «ما هي»؟ أو «ما هذا»؟. فإذا أشرنا إلى غورباتشيف وسألنا ما هو؟ كان الجواب: هو إنسان . وإذا أشرنا إلى دوار دسمان وسألنا «ما هذا»؟ ، كان الجواب: طريق يدور حول دائرة لتنظيم الانتقال من شارع إلى آخر.

من الضروري، في هذا المجال، أن نرد على الحجة التي تنقض هوية الوجود والماهية[٧٥]: لنفرض أن ماهية الانسان هي وجود الإنسان، أن كل تصور لماهية الإنسان هو، إذن ، تأكيد لوجود الإنسان. ويلزم عنه أن كل تصور يستدعي تحقيقه، وهذا غير صحيح. فكثير من التصورات لا تستلزم التحقيق.

تكمن نقطة الضعف الرئيسية في هذه الحجة في تأكيد الاستنتاج بأن كل تصور لماهية الإنسان هو تأكيد لوجود الإنسان. والاستنتاج الصحيح من الفرض «ماهية الإنسان هي وجود الإنسان» هو «أن كل تصور لماهية الإنسان هو تصور لوجود الإنسان». وبذلك لا يلزم المحال «كل تصور يستدعي التحقيق».

«وجود أ» في التصور الثاني للوجود هو «تحقق ماهية أ، هنا والآن» بمعنى أن يكون أ موضوعا حاملا لأسم ماهية في زمان ومكان ما. وهذا التحديد يتضمن شرطا زمنيا ومكانيا يصعب تحقيقه في بعض أفراد فئة ف١، وعلى وجه التحديد

(٧٤) يعزو RUssell Dancy في مقال له بعنوان «Aristotle & Existence» إلى أرسطو التصور القائل «أن يوجد هو أن يكون شيئا ما» والشيء بمعنى حقيقة الشيء أو ماهيته. ويبنى تفسيره هذا على تمييز أرسطو بين الإسناد الماهوى والإسناد العرضي حيث يسمح للنوع الأول لا الأخير بإفراز القضية الوجودية المفردة. فمثلا إذا اعتبرنا.

«سقراط إنسان» مثال للإسناد الماهوى و «سقراط أبيض» ، ، ، العرضي

فإن القضية الأولى فقط تسمح باستنتاج سقراط موجود

نشر المقال المذكور لأول مرة في **Synthese** 54 (1983). pp. 409-442 وأعيد نشره ضمن مجموعة مقالات بعنوان **The Logic of Being**

edited by Simo Knuuttila & Jaako Hintikka (D. Reidel) Publishing Company Dordrecht 1986) pp. 49-80.

(٧٥) تعود هذه الحجة إلى الفارابي في كتاب **الفصوص** ص ٢ ـ ٣.

العدد أربعة. وهذا التحديد للوجود يناقض الجمع بين أفراد فئة ف١ ـ التي تتضمن العدد أربعة ـ وغورباتشيف . كما أن شرط الاتساق الفكري يوجب استبعاد العدد أربعة من فئة ف١. فاعتبار الوجود عرضا زائدا على الماهية يستلزم الفصل بين الفرد ـ الذي تتحقق فيه الماهية إطلاقا دون قيد ـ والفرد الذي تتحقق فيه الماهية هنا والآن. فالأول يعبر عن تصور الوجود من حيث هو محمول من المستوى الثاني، بينما يعبر الثاني عن تصور الوجود من حيث هو محمول من المستوى الأول، ومن حيث قابليته للإسناد الزماني. وينبغي في إطار هذا التمييز، استبعاد العدد أربعة من فئة ف١، واستبعاد كل من الدائرة المربعة، والعنقاء من ف٢، وهي الفئة المكملة لفئة ف١. فشرط الاتساق المنطقي يفرض علينا الاختيار بين البديلين المتعارضين. فإما أن يخرج العدد ٤ من دائرة الأفراد التي تحقق الماهية هنا والآن، وبالتالي يقتصر الانتماء إلى فئة ف١ على الأفراد القادرين على تحقيق الماهية هنا والآن، أو نقبل بالتناقض المنطقي سمة أساسية من سمات تصور الوجود الثاني الذي تم تحديده في إطار القضية «دوار الشعب لم يعد موجودا».

ويقتضي التنويه بأن هذا الاختيار بين البديلين لا يتطلب تغييرا جوهريا في تحليل القضية (١):

(١) دوار الشعب لم يعد موجودا

وذلك لقيام عدد لا بأس به من التكافئات بين القضايا المتعلقة بذلك التحليل وقضايا أخرى تتضمن الإشارة إلى الزمان، والوجود، والصدق. لقد كان تحليل القضية (١) يقوم على اعتبار أنها مركبة من قضيتين تجمعهما أداة العطف وهما:

(ت١) كان صحيحا أن دوار الشعب موجود، وليس صحيحا الآن أن دوار الشعب موجود.

ولكننا نلاحظ صحة القضايا (i)، (ii)، (iii)، وهي:

(i) كان صحيحا أن دوار الشعب موجود = كان دوار الشعب موجودا قضية صادقة

(ii) كان دوار الشعب موجودا قضية صادقة ← كان دوار الشعب موجودا

(iii) كان دوار الشعب موجودا ← ليس دوار الشعب موجودا.

فعلى فرض صدق (i)، (ii) و (iii)، نجد أن علاقة الزمان بالوجود ـ على فرض أن الوجود محمول يسند إلى الفرد دوار الشعب ـ هي علاقة مقيّد المحمول بالمحمول. ومقيد المحمول إذا أضيف إلى المحمول أفرز محمولا جديدا. أما بالنسبة للمقيد العادي فإنه يفرز محمولا مكافئا في عدد الماصدقات للمحمول الأصلي. فمثلا إذا كان لدينا محمول «سطح»، وأضفنا المقيد «ممتد»، وحصلنا على المحمول الجديد «سطح ممتد» ، كانت ماصدقاته هي هي ماصدقات المحمول الأصلي(٧٦). وهذه القاعدة العامة لا تقبل التطبيق إلا على عدد محدود من المقيّدات فحسب. أما بالنسبة لمحمول «موجود»، فإذا قيّد زمنيا بالماضي «كان موجودا، فإن ماصدقات «موجود» مستقلة تماما عن ماصدقات «كان موجودا» وهذه الحقيقة تفسر لنا صدق (iii).

أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من التحليل وهو:

ليس صحيحا الآن أن دوار الشعب موجود

فمن الملاحظ أن القضايا التالية صحيحة:

(iv) ليس صحيحاً الآن أن دوار الشعب موجود = «دوار الشعب موجود الآن» قضية غير صحيحة

(٧٦) R.Clark, «Concerning the Logic of Predicate Modifiers **Nous** (1970) p.329.

يناقش كلارك في هذا المقال احتمالين قائمين بالنسبة لاجتماع أي محمول ومقيد المحمول ق والذي يفرز المحمول المركب م ق: وهما

أ ـ المقيدات التي تفرز محمولات لها نفس عدد ما صدقات المحمولات الأصلية التي قيدت.

ب ـ المقيدات التي تفرز محمولات لها ماصدقات مستقلةعن ما صدقات المحمولات التي قيدت.

ويرى أن الاحتمال الأول يتحقق بالنسبة للمقيدات الاعتيادية (النموذجية) أما الاحتمال الثاني فيتحقق بالنسبة للمقيدات غير الاعتيادية مثل «اسطوري» (Fictionalizer)، الذي يفرز من المحمول وحش، وحش اسطوري: فمن الواضح أن فئة ماصدقات وحش أسطوري فارغة، انظر: مجموعة المقالات المتعلقة بهذا الموضوع أيضا في كتاب

E. Lepore & B. Mclaughlin **Actions & Events** (Basil Blackwell, 1985).

وخصوصا: J. Bennett «Adverb-Dropoing Inferences & the Lemmon criterion» pp. 193-206)

R. Chisholm «Adverbs & Subdeterminates» pp» 324-328.

(v) «دوار الشعب موجود الآن» قضية غير صحيحة = ليس «دوار الشعب موجودا الآن.

(vi) ليس «دوار الشعب موجودا الآن» = دوار الشعب غير موجود الآن

(vii) دوار الشعب غير موجود الآن ← دوار الشعب غير موجود

وبالمقارنة بين جزئي تحليل القضية (ت١) نجد أن المقيدات الزمنية «كان» و «الآن» تتبع قواعد منطقية مختلفة تماما عندما تقيد المحمول «موجود» بحيث إنه بوسعنا اعتبار «الآن» مقيدا اعتيادياً، وكان مقيداً سلبياً، ينفي المحمول الأصلي عن الموضوع.

إن النتيجة التي نخرج بها من ملاحظة العلاقات بين (i) ـــ (vii) حول علاقة الوجود بالزمان هي أن الزمان الذي يقيد الصدق الذي يسند بدوره إلى القضايا، يدخل ، مرة أخرى، قيدا على الوجود بوصفه محمولا يسند إلى الأفراد. بيد أن هذا الاستنتاج لا يستلزم القول بأن كل ما يقيد محمولا من المستوى الأول يفرز محمولا من المستوى الثاني(٧٧). فالقول «سقراط يمشي بسرعة» لا يتضمن محمولا من المستوى الثاني حتى على اعتبار سرعة المشي محمولا يتضمن قيداً على المحمول من الدرجة الأولى «يمشي» فما زال سقراط موضوع الإسناد وليس تصور «المشي».

وبهذا يتم اختيار البديل الأول من بين البديلين المقترحين (ص ٥٢) فيسقط العدد أربعة من فئة ف١، ويسقط كل من الدائرة المربعة، والعنقاء، من ف٢ على اعتبار الوجود محمولا من الدرجة الأولى يسند إلى الأفراد في ف١ وهذا الإسناد لا يعني أكثر من أن موضوعات إسناد الوجود تتمثل فيها ماهياتها هنا والآن. إذن، الوجود بوصفه محمولا يسند إلى الأفراد، هو ما يميّز بين أفراد فئة ف١، وأفراد فئة ف٢:

ف١ (غورباتشيف، ودوار دسمان، والطريق الدائري الرابع، ومدرسة البيان، ومنظمة الأمم المتحدة، أنا).

(٧٧) انظر R. Chisholm **op cite** p. 328.

ف٢ (جمال عبدالناصر، ودوّار الشعب، والحرب العالمية الثالثة، وعصبة الأمم).

فمن الواضح أنه يجوز إسناد الوجود إلى أفراد فئة ف١، بينما يمتنع إسناده إلى أفراد فئة ف٢. وإذا كان هذا صحيحا، فقد فقدت الحجة الأولى أهم مقوماتها، ضد اعتبار الوجود محمولا يسند إلى الأفراد ، وهي المقدمة التي تؤكد أن ب لا يكون خاصة إلا إذا كان مفيدا في الفصل بين فردين أو أكثر ، ورصد التشابه بينهما، ولا يكون ب نوعا، إلا إذا اشتركت مجموعة من الأفراد في الاتصاف به.

وقد اتضح من مناقشة العلاقة بين الزمان والوجود، أن وجود الأفراد في فئة ف١، يقبل الإسناد الزماني بمعنى أن بعض الأفراد في فئة ف١ قد يسقطون من فئة ف١ لينضموا إلى الأفراد في فئة ف٢.

قائمة المراجع

باللغة العربية :

١ ــ ابن رشد : **تهافت التهافت**، القاهرة دار المعارف، ١٩٦٤ . ٧١١١ ٤٣ و ٩١

٢ ــ ابن سينا : الشفاء الإلهيات (١) المقالة الأولى الفصل الخامس ص ٣٢ ـ ٣٣ القاهرة . الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية .

٣ ــ الفارابي : **المسائل الفلسفية والأجوبة عنها** . طبعة مصر .

٤ ــ الفارابي : **كتاب الحروف** (بيروت . دار المشرق ١٩٧٠) .

٥ ــ الفارابي : **فصوص الحكم**، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد ١٩٧٦ . ص ٢ ـ ٣

٦ ــ شفيقة بستكي : «هوية الحدث والزمان» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** (صيف ١٩٨٢) ص ص ٣٤ ـ ٦٦ .

٧ ــ عباس حسن : **النحو الوافي** القاهرة، دار المعارف ١٩٨١ .

لانجليزية :

1. Armstrong, David **A Theory of Universals** Cambridge, Cai bridge University Press, 1980
2. Baker G. & Hacker p., **Wittgenstein: Meaning & Understandir** Oxford, Basil Blackwell, 1983
3. Bennett. J. «Adverb Dropping Inferences & the Lemmon Criteri «in **Actions & Events** edited by E. Lepore & B. Mclaughlin. C ford, Basil Blackwell, 1985.
4. Chishlom, r. «Adverbs & Subdeterminates» in same book Cited (3)
5. Clark, R. «Concerning the Logic of Predicate Modifiers» **Nous** 1970, pp. 311-335.
6. Dancy, Russell, «Aristotle on Existence» **Synthese** 54 (1983) 40 442 reprinted in **The logic of Being** edited by S.Kuuttilo & Jackl Hintikka Dordrecht Reidel Publishing Company, 1986.
7. Davidson, Donald **Essays on Actions & Events** Oxfor Clarendon Press, 1980.
8. Evans, Gareth **Collected Papers** Oxford, Clarendon Press, 198
9. Evans, G. & McDowell J. (ed) **Meaning & Truth** Oxfor Clarendon Press , 1976.
10. Frege, G. «Dialogue with Punjer on Existence» in Frege G.**Po thumous Writings** Oxford, Basil Blackwell, 1979.
11. Frege G. «Sense and Nominatum» Translated by H. Feigl in fei & W. Sellars (ed) **Readings in philosophical Analysis** Ne York, Appleton - Century Crofts, 1949.
12. Frege G. «On Concept and object» in H. Feigl, W. Sellars & Lehrer (ed) **New Readings in Philosophical Analysis** New yor Appleton-Century Crofts, 1972.
13. Geach, P. **Reference & Generalty** Ithaca, Cornell Universi Press, 1962.
14. Geach, P. «What Actually Exists» in **God and the Soul** Londo Routledge & Kegan Paul, 1969.
15. Heraclitus **Logos** in Freeman K., **Ancilla to the PreSocratic Pl losophers** Cambridge, Harvard University Press, 1966.

16.Kant. I. **Critique of Pure Reason** Translated by N. Kemp Smith. Macmillan 1929.
17.Kripke, S. **Naming & Necessity** Oxford, Basil Blackwell 1972,1980.
18.Linsky, L. **Names & Descriptions** Chicage, University Press, 1977.
19.Linsky, L. «Reference, Essentialism & Modality» in **Reference & Modality** Oxford , Oxford University Press, 1977.
20.Lockwood M.Identity & Reference in **Identity & Individuation** edited by M Munitz. New York, New York University Press, 1971.
21.McIntyre A., «Being» **the Encyclopedia of Philosophy** New Youk, Macmillan Publishing Co., 1967 Reprint 1972.
22.Mill. J.S. **A System of Logic** London, Longmans, Green & Co., 1961.
23.Miller B., «In Defence of the Predicate Exists» **Mind** 84, 1975.
24.Miller B., «Exists» & Existence **Review of Mataphysics** XL, 1986, pp. 237-270.
25.Nolt, J.E. «What Are Possible Worlds» **Mind** XCV Oct. 1986.
26.Parsons. T. **Non-Existent Objects** New Haven, Yale University Press, 1980
27.Plato «Parmenides» Translated by F. Cornford in **Collected Dialogues** edited by E. Hamilton H. Cairns New York. Bollingen Foundation, 1966.
28.Plato «Sophist» Translated by F. Cornford in Book cited in (27).
29.Quine, W.V. **Methods of Logic** 4th edition Cambridge, Harvard University Press, 1982.
30.Quine, W.V. «On What there is» **Review of Metaphysics** 1948. Reprinted in **from a Logical Piont of View** Cambrige, Harvard University Press, 1980.
31.Quine, W.V. «Ontology & Ideology Revisited» **Journal of Philosophy** LXXX Sept, 1983. pp 499-502.
32.Quine W.V « Quantifiers& Propositional Attitudes» in Linsky (ed) cited in (19)
33.Quine, W.V. The **Roots of Reference** La Salle, The Open Court, 1973.
34.Rosenberg, J. «Bodies, Corpses & Chunks of Matter» **Mind** July 1984.

35. Russell, B. «On Denoting» in R. Marsh (ed) **Logic & Knowledg** London George Allen & Unwin 1956.
36. Salmon N. **Reference & Essence** Oxford Basil Blackwell 1982
37. Searle, John «Proper Names» Mind Vol. 67 1958 pp. 166-73 R printed in P.F. Strawson **Philosophical Logic** London, Oxfo University Press, 1967
38. Searle John «Proper Names & Descriptions» **Encyclopedia Philosophy** New York, Macmillan Publishing Co., 1967 Reprinte 1972, pp. 487-491.
39. Silverstein Harry «The Evil of Death» **Journal of Philosophy** V 77, July 1980, pp. 401-423.
40. Williams C.J.F. «On Dying» **Philosophy** Vol. 69.
41. Williams C.J.F **What is Existence** Oxford, Clarendon Pres 1981.
42. Wittgenstein Ludwig **Philosophical Investigations** Translated G.E.M. Anscombe The Macmillan Company, Third Printing , 196
43. Woods Michael «Existence & Tense» in G. Evans & J. McDow (eds) **Meaning & Truth.** Oxford, Clarendon Press, 1976.
44. Yourgrau Palle The «Dead» **Journal of philosophy** Feb. 1987.

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

١ ــ الجدوز الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
٢ ــ صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
٣ ــ ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
٤ ــ الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
٥ ــ التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الانجليزية).	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

٦ ــ علي أحمد باكثير	د. محمد عبده
٧ ــ تحليل أخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية).	د. نايف خرما
٨ ــ دولة المماليك ودولة مغول القفجاق	د. حياة ناصر الحجي
٩ ــ المرأة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

١٠ ــ الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد الثاقب الثاقب
١١ ــ البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
١٢ ــ عالمية الحضارة الإسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
١٣ ــ لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكولوجية، مقارنة	د. محمد رجا الدريني
١٤ ــ آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

١٥ ــ أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
١٦ ــ مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى إسلام
١٧ ــ العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
١٨ ــ وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبو يعرب المرزوقي
١٩ ــ مفهوم التهكم عند كير كجور	د. إمام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

٢٠ ــ نظرة في قرينة الاعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
٢١ ــ الأخرويات الإسلامية في الكوميديا الإلهية (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٢٢ ــ تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس	د. محمد عبدالوهاب خلاف
٢٣ ــ مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
٢٤ ــ مفاهيم العلاج النفسي وأنماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

٢٥ ــ نحاة القيروان	د. يوسف أحمد المطوع
٢٦ ــ من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية	د. محمد عيسى صالحية
٢٧ ــ الفصاحة : مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية	د. توفيق علي الفيل
٢٨ ــ مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الإسلام في الشرق العربي وخاصة عند ابن سينا.	الأستاذ/ سعيد زايد
٢٩ ــ واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٣٠ ــ مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص الملايوطوبي (باللغة الانجليزية)	د. محمد رجا الدريني
٣١ ــ مفهوم المعنى «دراسة تحليلية»	عزمي موسى إسلام
٣٢ ــ الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول	د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣ ــ بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية	د. محمد رجب النجار
٣٤ ــ الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه	د. عبدالله محمود سليمان
٣٥ ــ اتجاهات الأباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	د. عبدالفتاح القرشي
٣٦ ــ علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية)	د. فؤاد البعلي
٣٧ ــ قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والإسلام	د. عبدالجبار العبيدي
٣٨ ــ عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب	د. وسمية المنصور
٣٩ ــ المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٤٠ ــ البحر في شعر الأندلس والمغرب	د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١ ــ البيئة المائية في الأردن (باللغة الانجليزية)	د. عبدالرحيم مسعد

٤٢ ــ وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/ ٦٨ ـ ١٥٦٩م)	د. محمد عيسى صالحية
٤٣ ــ التوجيه والارشاد النفسي للأطفال غير العاديين (دراسة تحليلية)	د. محمد ماهر محمود
٤٤ ــ المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي	د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن
٤٥ ــ عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة	د. عبدالعزيز الهلابي
٤٦ ــ ضمائر الغيبة أصولها وتطورها	د. فوزي حسن الشايب
٤٧ ــ قبيلة إياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي	د. محمد احسان النص
٤٨ ــ تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصري الحديث	د. عبدالملك خلف التميمي

الحولية التاسعة لعام ١٩٨٨ :

٤٩ ــ أضواء على ملكة سبأ	د. محمد ابراهيم مرسي
٥٠ ــ دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية	د. جلال الدين الغزاوي
٥١ ــ هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الافادة منها	د. محمد رشيد الفيل
٥٢ ــ الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند	د. سعد محمد حذيفة الغامدي
٥٣ ــ الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط	د. وسام عبدالعزيز فرج
٥٤ ــ مدن التنمية في فلسطين المحتلة	د. محمد مدحت عبدالجليل
٥٥ ــ الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة أمريكية معاصرة	د. منصور أبو خمسين
٥٦ ــ رحلات جلفر الرحلة إلى ليليبوت	د. محمد رجا الدريني

الحولية العاشرة لعام ١٩٨٩ :

٥٧ ــ التغير الاجتماعي في المدن المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)	د. نورة الفلاح
٥٨ ــ حركة مسيلمة الحنفي	د. إحسان صدقي العمد
٥٩ ــ الجاحظ والنقد الأدبي	د. وديعة طه النجم
٦٠ ــ التقليد والتحديث في تعليم اللغات الأجنبية	د. نايف نمر خرما
٦١ ــ الأحوال السياسية والدينية في بلاد العراق والمشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (٤٢٢ ـ ٤٦٧هـ/ ١٠٣١ ـ ١٠٧٥م)	د. محمود عرفة محمود
٦٢ ــ تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي	د. فوزي حسن الشايب
٦٣ ــ نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزي الأمريكي بشأن نفط الكويت	د. ميمونة خليفة العذبي الصباح
٦٤ ــ المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الدراسات والاتجاهات الحديثة (في علم اللغة)	د. مصطفى زكي التوني

٦٥ ــ جغرافية الحضر	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
الحولية الحادية عشرة لعام ١٩٩٠ :	
٦٦ ــ النظرية الاستبدالية للاستعارة	د. يوسف مسلم أبو العدوس
٦٧ ــ النفط والنمو الحضري بدولة الكويت	د. أمل يوسف العذبي الصباح
٦٨ ــ نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي	د. غازي مختار طليمات
٦٩ ــ الاقطاع في العالم الإسلامي	د. محمود إسماعيل
٧٠ ــ الجوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٧١ ــ الحدود البيزنطية الإسلامية وتنظيماتها الثغرية (٤٠ ـ ٣٣٩هـ/ ٦٦٠ ـ ٩٥٠م)	د. عبدالرحمن محمد عبدالنبي
٧٢ ــ خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها	د. عبدالحميد أحمد كليو
الحولية الثانية عشرة لعام ١٩٩١ :	
٧٣ ــ بنو سليمان: حكام المخلاف السليماني وعلاقاتهم بجيرانهم	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٧٤ ــ نهاية الأرب في شرح لأمية العرب للشنفري بن مالك الازدي	د. عبدالله محمد الغزالي
٧٥ ــ افلاطون.. والمرأة	أ.د. إمام عبدالفتاح إمام
٧٦ ــ الخبز في الحضارة العربية الإسلامية	د. إحسان صدقي العمد
٧٧ ــ الاتجاه نحو الدين	د. نزار مهدي الطائي

عزيزي القاريء

أسرة تحرير الحوليات ترحب بك وتتقدم لك بأطيب التحيات شاكرين لك سلفا تعاونك من أجل تطوير هذه الحوليات وذلك من خلال اجابتك عن هذه الاسئلة: ـ

ـ عمر القاريء: - ٢٠ ☐ ٢٠ ـ ٣٥ ☐ ٣٦ ـ ٤٥ ☐ ٤٥ + ☐

ـ الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

ـ بلد الاقامة : الكويت ☐ خارج الكويت ☐

ـ التعليم : ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

ـ طبيعة المهنة : اداري ☐ أكاديمي ☐ مهني ☐ أخرى ☐

ـ مواضيعك المفضلة : لغوية ☐ اجتماعية ☐ تاريخية ☐ ادبية ☐ متنوعة ☐

١ ـ كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراك ☐ استعارة ☐

٢ ـ هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟

نعم ☐ لا ☐

٣ ـ ما رأيك بحجم الحوليات؟

مناسب ☐ كبير ☐ صغير ☐

٤ ـ كيف ترى مواضيع الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

٥ ـ ما هو الطابع العام للحوليات؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

٦ ـ هل تقرأ الحوليات بانتظام؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

٧ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟

نعم ☐ لا ☐

٨ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟

نعم ☐ لا ☐

٩ ـ هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

١٠ ـ شعار الحوليات على الغلاف هل يتناسب وطبيعة الحوليات؟

نعم ☐ لا ☐

١١ ـ ما مقياسك لنوع طباعة الحوليات؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

١٢ ـ ما رأيك بسعر الحوليات؟

مرتفع ☐ قليل ☐ مناسب ☐

١٣ ـ اقتراحات ترى أنها تساعد على تطوير الحوليات وخدماتها للقارىء؟

.....

.....

.....

.....

قسم الاشتراكات

حوليات كلية الآداب

ص.ب : ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ..... نقدا / شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و / أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم : .....

المهنة / الوظيفة : .....

العنوان : .....

.....

.....

التاريخ / / التوقيع

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. سيمون خليفة العنزي الصباح

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
بالاضافة الى اصدارات خاصة في المناسبات.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي :
ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب.
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد - ١٢ د.ك. للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٥٠٠ر٢ للافراد، ٠ر١٢ د.ك. للمؤسسات.
جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولارًا للافراد ٤٠ دولارًا للمؤسسات.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب: ١٧٠٧٢ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

أ. د. حياة ناصر الحجي

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات.
* في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
* في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات.

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة فصلية - تخصصية - محكمة

رئيس هيئة التحرير
د. عبدالمحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرها جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

منبر بارز للأكاديميين العرب
تأسس عام 1973

رئيس التحرير :
أ.د. فهد ثاقب الثاقب

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (1ر5) ريال، قطر (1ر5) ريال، الامارات (1ر5) درهم، البحرين (0ر500) مبخر، عُمان (0ر500) ريال، العراق (0ر100) مبخر، الاردن (750) فلس، تونس (1ر25) مبخر، الجزائر (1ر5) مبخر، اليمن الشمالي (500) فلس، ليبيا (250) مبخر، مصر (1ر25) جنيه، السودان (1ر25) جنيه، سوريا (250) ليرة، اليمن الشمالي (1ر5) ريال، المغرب (1ر5) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك.	5,5 د.ك.	7 د.ك.
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	90 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار

• تدفع الاشتراكات الافراد مقدماً

(1) اما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101666) لدى بنك الخليج / فرع الصليبية.

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب: 5486 صفاة

الكويت. هاتف: 2549421 / 2549387 - تلكس: 22616 الكويت

AL-SHI^{c}B ROUNDABOUT NO LONGER EXISTS

Abstract

The study focuses on the analysis of statements involving temporally modified denials of existence. The statement (I) "Ashshiib roundabout no longer exists" is chosen as an example. The analysis is carried out in two parts.

Part one deals with the question, whether "Ashshiib roundabout" functions as a name or a definite description in the chosen statement. The discussion is carried out within the frame work of two competing Philosophical traditions, namely; a - the theory of divect reference & b - the descriptive theory.

This part begins with a preliminary discussion of the information - content of the statement. Three arguments are used in support of reducing the expression "Ashshiib roundabout" to a definite description. The discussion concludes that the problem of, whether Ashshiib is name of description, is logically independent from the problem whether "exist" is a first level predicate.

The second part of the study deals with the problem of the predicate "exists". The discussion is carried within the framework of recent Philosophical literature, for and against, existence as a first level predicate. The first position is identified with Parsons and Miller, and the second position is identified with Frege, and Russell as an extension of Kant's rejection of "exists" as a first level predicate.

Armstrong's arguments against negative properties, are used to prove that the statement: "Existence is a first-level predicate", does not imply the statement: "Non-Existence is a first-level predicate. It is indicated that this position prevents the negative implications of "Plato's beard". The analysis of (I) Ashshiib roundabout no longer exists is carried out by the complex statement:

The Author

Dr. Shafikah Bastaki
Associate Professor, Department of Philosophy
Area of specialization, Metaphysics of Action.
M.A. American University of Beirut, 1969.
Ph.D. Pittsburgh University 1972.

Papers:

— "Actions, their Causes & Components".
— Identity of Events and Time (Arabic)
— A study of Intention (Arabic)
— Critical studies of E. Block's "Philosophy of Renaissance" M. Waqidi's "An Introduction to Epistemology.
— Chalmers What is this Thing called Science?
— Zaki, Najeeb Mahmood "Philosopher Literary Author and Educator.
— Translation of Lambert & Brittan, An Introduction to the Philosophy of Science.

SEVENTY-EIGHTH MONOGRAPH

AL-SHI^{c}B ROUNDABOUT NO LONGER EXISTS

DR. SHAFIKA BASTAKI
DEPARTMENT OF PHISOLOPHY - KUWAIT UNIVERSITY

Annals of the Faculty of Arts
Volume XII 1992

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XII, 1992

ANNALS OF
THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

AL-SHIᶜB ROUNDABOUT NO LONGER EXISTS

DR. SHAFIKA BASTAKI
DEPARTMENT OF PHILOSOPHY - KUWAIT UNIVERSITY

VOLUME XII
SEVENTY-EIGHTH MONOGRAPH

1412-1413
1991-1992